المملكة المغربية

أهداف الألفية من أجل التنمية

التقرير الوطني 2007

شتنبر 2008

المملكة المغربية

أهداف الألفية من أجل التنمية

التقرير الوطني 2007

شتنبر 2008

الـفـهـــرس

	مدخل		4
	مذكرة منهجية		6
	مقدمة : السياق الاقتصادي والاجتماعي	وطن منفتح على المستقبل	8
		مجتمع مركب وديناميي	9
		انتقال حقيقي نحو الحداثة	10
		الميدان الاجتماعي، انشغال مركزي	11
		تحسن فعلي لمستويات المعيشة	12
		التربية، تقدم حقيقي وانتظارات يتعين الاستجابة لها	13
		إكراهات وعوائق يتعين أخذها بعين الاعتبار	14
		المرأة، فاعل أساسي في التنمية	15
		ماوراء الأرقام، حقل اجتماعي في تحول	16
1	الهدف الأول التقليص من الفقر المدقع والجوع	1- الوضعية الحالية والاتجاهات	20
		2- التحديات الكبرى للقضاء على الفقر	21
		3- الإكراهات	21
		4- الاستراتيجيات اللازم تقويتها، وتدابير يتعين اتخاذها	22
2	الهدف الثاني ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع	1- الوضعية الحالية	25
		2- الإكراهات	26
		3- الاستراتيجيات الجديدة	26
3	الهدف الثالث النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء	1- الوضعية الحالية والاتجاهات	30
		2- الإكراهات	32
		3- التوصيات	32

4	الهدف الرابع تقليص وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات	1- الوضعية الحالية	35
		2- التقدم في تحقيق الهدف	35
		3- الإكراهات	35
		4- الاستراتيجيات اللازم تقويتها	35
5	الهدف الخامس تحسين صحة الأمومة	1- الوضعية الحالية	39
		2- الإكراهات	40
		3- محاور استراتيجية	40
6	الهدف السادس محاربة مرض فقدان المناعة (السيدا) وحمى المستنقعات وأمراض أخرى	1- الوضعية الحالية	42
		2- التقدم في تحقيق الهدف	43
		3- الإكراهات	43
		4- الاستراتيجيات اللازم تقويتها	44
7	الهدف السابع ضمان بيئة مستدامة	1- الوضعية الحالية	46
		2- الإكراهات	49
		3- الاستراتيجيات	50
8	الهدف الثامن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	1- الوضعية الحالية	52
		2- الاستراتيجيات اللازم اعتمادها	53

مـــدخـــل

إن المغرب، المنخرط في سياق داخلي وخارجي يتسم بتحولات عميقة، يقدّر ويتحمل ما يترتب عن هذا السياق من إصلاحات اقتصادية وسياسية ومؤسساتية، ويعبر عن استعداده لتحقيق مشروع المجتمع الذي تتوق إليه نخبه على المدى البعيد.

على الصعيد الخارجي، وعشية دخوله في منطقة التبادل الحر مع أوروبا، في أوج قيادتها لإنعاش نموذج شراكة أورومتوسطية متجددة، وعلى مرمى حجر من منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ينشط المغرب، بعزم وإصرار، تضامنه التقليدي، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مع بلدان المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا، التي يقتسم مع شعوبها عددا من الانتماءات الجغرافية والتاريخية والبشرية. وبصفة عامة، يبلور المغرب سياسة إرادية، للتعاون جنوب–جنوب مع آسيا وأمريكا اللاتينية. وتشكل بلدان هذه الأخيرة وجهة متميزة.

على الصعيد الداخلي، يعرف المغرب، عموما، دينامية تطور وتنمية بشرية استطاع التحكم فيها، تدريجيا على الرغم من الإكراهات الناجمة عن انتقال ثلاثي ديمغرافي واقتصادي وديمقراطي، مع ما يصاحب سيروراتها المعقدة من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسساتية يتحمل تداعياتها. بعزم ثابت، حسب المستطاع (وفي غالب الأحيان بحسب ما يجب) لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد محيطه الجهوي والدولي، رغم الآثار السلبية التي تتركها مثل هذه المسؤوليات على موارده الوطنية، وذلك على حساب أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

ومن أجل استغلال فرص العولمة، التي كان أحد البلدان النامية السباقة للاستعداد لها، فإن المغرب يواجه تحدياتها متحملا إكراهات الانتقال من اقتصاد محمي، لمدة طويلة، إلى اقتصاد ليبرالي مفتوح على المنافسة الدولية والقيم المضافة التي توفرها الجهوية المفتوحة. وفي هذا الإطار، يعبئ دينامية شراكات بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، من أجل انخراط حيوي في المدارج الأكثر إفادة من المنظومات القيمية العامة. ولهذه الغاية، عمل المغرب على تطوير أقطاب للتميز، في مجالات البنيات التحتية والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية، وخصوصا الهندسة المالية والتكنولوجيات الجديدة والصناعات والفلاحة. ومن تم، فإن طريقة العمل المتبعة تعتمد على عقود–برامج قطاعية مع الفاعلين الاقتصاديين، وهيئات الضبط المستقلة، ويسلك مع الشركاء الاجتماعيين طريق الحوار المنتظم، دون أن يغفل، في جميع الحالات، حرصه الدائم على التوازنات الأساسية للإطار الماكرو اقتصادي.

وفي طموحه لجعل التنمية البشرية غاية وعاملا من عوامل النمو الاقتصادي، فإن المغرب يخصص حوالي 55% من الميزانية الوطنية للبرامج الاجتماعية. ولدعم هذه البرامج أعطيت الانطلاقة تحت الإشراف الشخصي لجلالة الملك، لمشروع كبير أطلق عليه «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، التي تمثل تعبيرا قويا عن هذا الطموح، وتكتسي بعد ورش وطني حقيقي. ويعتمد هذا المشروع في تطبيقه، المتوفر على إطار خصوصي من البرمجة والتتبع والتقييم، وعلى ميزانية متعددة السنوات، على مقاربة تشاركية وتعاقدية تنخرط فيها الإدارات المحلية والمنتخبون والمجتمع المدني. وقد انطلق هذا المشروع منذ سنة 2005 حيث يندرج في إطار منهجية أهداف الألفية من أجل التنمية، ويسعى، بالخصوص، إلى تحسين ظروف معيشة السكان عن طريق تنمية البنيات التحتية الاجتماعية وإلى تشجيع إحداث مشاريع

صغرى وعلى صعيد الوحدات الجغرافية الأساسية ومدرة للدخل. إنه مشروع يسعى إلى التشجيع والتحفيز على صيغ تآزر تراكمية، مع برامج محاربة السكن غير اللائق، وإنعاش السكن الاقتصادي وانعكاسات الإصلاحات المجتمعية، الجريئة بالنسبة لبلد مسلم، وخصوصا منها الإصلاحات المتصلة بمدونة الأسرة والتدبير الفعال للحقل الديني.

أكيد أن المغرب ورث وراءه ثقلا تاريخيا سلبيا، على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد التنمية البشرية. لكنه انكبّ بإصرار على التخفيف من هذا الإرث بفتحه للعديد من أوراش الإصلاحات. وتدل المجهودات الحالية، على الاستقرار الماكرو–اقتصادي والنمو والاستثمارات والتشغيل، وكذا مستوى تحسين ظروف معيشة السكان. وبالفعل، فكل المؤشرات تعكس اليوم صورة بلاد في طور تحسين نموها، ودينامية تنميتها البشرية.

وفي هذا السياق، تعرف البطالة تراجعا ملحوظا حيث انتقل معدلها من 13,8% سنة 1999 إلى 9,8% سنة 2007، وإلى 9,6% خلال الفصل الأول من سنة 2008. فبفضل انحصارمعدل التضخم في 1,8% خلال فترة 1998-2006 وتحسن الدخل المتاح بـ 4,1% بالأسعار الجارية، عرفت القدرة الشرائية تطورا حدد في 2,3% كمعدل سنوي.

وأخْذا بعين الاعتبار تطور معدل الفقر الذي يمثل، في نهاية الأمر، المؤشر التركيبي الأكثر دلالة في مجال التنمية البشرية، فإن الأولوية التي أعطاها المغرب لهذا المجال بدأت تؤتي أكلها. وبالفعل، فقد انخفض هذا المعدل من 55,7% سنة 1960 إلى 21% سنة 1985، لينتقل إلى 16,3% سنة 1999، ثم إلى 14,2% سنة 2004، و9% كما يتضح من البحث حول مستويات معيشة الأسر المنجز سنة 2007.

فكما هو الشأن في كل مشروع مستقبلي، هناك، بطبيعة الحال، احتمال تقلبات من شأنها التشويش على الظرفيات المواتية بشكل كبير، خصوصا في عالم تطغى عليه النزاعات الجيواستراتيجية، والارتفاع المهول في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وتضاعف بؤر التوتر، بل حتى الحروب. فبطبيعة الحال لا يمكن استبعاد الخطر في أي ميدان من الميادين. غير أنه يتعين على المغرب أن يواصل إرادته وأن يجعل من التقلبات الجهوية والدولية الغير المتوقعة حافزا إضافيا في سعيه إلى تعزيز المكتسبات وتقوية دينامية الإصلاحات المفتوحة، وحتى ينجح في التعجيل من التطور وإعطاء قيمة لإمكاناته المحتملة، عوض الخضوع لانعكاساته المثبطة للعزيمة.

مـذكـرة مـنهجيـة

يهدف إعلان الألفية، المعتمد من طرف 145 رئيس دولة، في شتنبر من سنة 2000، إلى تحقيق عدد من الأهداف أطلق عليها «أهداف الألفية من أجل التنمية». وتشمل هذه الأهداف، المرتبطة بمستوى التنمية البشرية 8 محاور أساسية هي :

- التقليص من الفقر المدقع والجوع ؛
- ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع ؛
- النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء ؛
- تقليص وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ؛
- تحسين صحة الأمومة ؛
- محاربة مرض نقص فقدان المناعة (السيدا) وحمى المستنقعات وأمراض أخرى ؛
- ضمان بيئة مستدامة ؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ينطوي كل واحد من هذه الأهداف على عدد من المرامي المصحوبة بأرقام يتعيّن بلوغها داخل أجل 25 سنة، في الفترة مابين 1990 كسنة بداية، و2015 كسنة افق.

إن المغرب يعمل بجد من أجل تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في الأفق المحدد.

وتشهد التقارير الدورية، المنجزة لهذه الغاية، على إحراز تقدم كبير في هذا المجال. ففي هذا الإطار تم انطلاق إعداد التقرير الثالث برسم سنة 2007، محترما بذلك الالتزامات التي أخذتها المملكة المغربية على عاتقها إزاء الأمم المتحدة. ولضمان مزيج من الدقة والموضوعية لتقرير ينبغي له أن يعطي صورة أمينة عن مستوى التنمية البشرية بالمغرب، أسندت الحكومة المغربية مهمة إنجازه إلى المندوبية السامية للتخطيط.

وهكذا، وبغاية تحديد الأهداف الثمانية للألفية من أجل التنمية بأقصى قدر من المرامي المتصلة بها، سيشتمل هذا التقرير على الفصول التالية :

- **الفصل 1** : مقدمة تتناول بالتحليل سياق التنمية بالمغرب وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
- **الفصل 2** : التقليص من الفقر المدقع والجوع ؛
- **الفصل 3** : ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع ؛
- **الفصل 4** : النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء ؛
- **الفصل 5** : تقليص وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ؛
- **الفصل 6** : تحسين صحة الأمومة ؛
- **الفصل 7** : محاربة مرض فقدان المناعة (السيدا) وحمى المستنقعات وأمراض أخرى ؛
- **الفصل 8** : ضمان بيئة مستدامة ؛
- **الفصل 9** : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

لقد تطلب إعداد هذا التقرير تهيئ مجموعة من البنيات بهدف توفير ظروف حوار مثمر بين مختلف المتدخلين المعنيين بإنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية. وبالفعل، فإن البعد الوطني والدولي للتقرير المغربي، المتعلق بأهداف الألفية من أجل التنمية، يستدعي إعداده في إطار من التعاون بين الحكومة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومواكبة مع وكالات أخرى تابعة لها في المغرب. كما يتطلب هذا البعد مشاركة القطاعات الوزارية المعنية، وممثلي المجتمع المدني.

وهكذا، أنشئت لجنة توجيه تضمّ في عضويتها الهيئات المذكورة، بهدف مناقشة التوجهات الاستراتيجية، والتشاور حول صياغة التقرير. ومن ثمّ، عمد كل قطاع وزاري على حدة إلى إعداد تقرير قطاعي حول وتيرة التقدم الحاصل في هدف أو أهداف الألفية من أجل التنمية الداخلة في إطار اختصاصه.

وقد أشرفت على إعداد هذا التقرير لجنة تتبع مصغرة، منبثقة عن لجنة التوجيه، تضم خبراء يمثلون المندوبية السامية للتخطيط، وقطاعات التربية الوطنية والبيئة وإعداد التراب الوطني والصحة والتنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وفي النهاية تم اختيار مستشار وطني مستقل لإنجاز الصياغة النهائية للتقرير.

وعقدت لجنة التوجيه جلسات عمل وورشات موسعة (حضرت خلالها أيضا، في سياق روح الانفتاح، تمثيلية القطاع الخاص والجامعة والمنظمات غير الحكومية) بغاية تجميع مختلف الآراء، وأخذها بعين الاعتبار أثناء الصياغة النهائية للتقرير. وتجدر الإشارة إلى انعقاد ثلاث ورشات جهوية (بكل من مدن مراكش وطنجة وفاس)، بهدف توسيع النقاش حتى يشمل المناطق التي تم اختيارها بتشاور وتنسيق مع لجنة التتبع.

وقد تحددت جدولة زمنية لإعداد تقرير 2007 حسب التحيين اللازم لبعض الفصول التي تتحكم فيها نتائج البحوث الجارية (كالبحث المتعلق بمستويات معيشة الأسر) والتي لم تتوفر إلا عند بداية سنة 2008.

وسيصدر هذا التقرير باللغتين الفرنسية والإنجليزية، إضافة إلى اللغة العربية. كما ستُعقد ورشة من أجل تقديمه، بحضور كل الأطراف المعنية. وستتولى المندوبية السامية للتخطيط، في وقت لاحق، بتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إعداد التقارير الجهوية الستة عشر.

السياق الاقتصادي والاجتماعي

يعد التاريخ والثقافة عماد المجتمعات بوجه عام، إلا أن العامل الاقتصادي، بالنسبة للمجتمع الذي يعنينا، يتدخل في مجالات لم يتغلب فيها بعد على ثقافات تتوجس من جعله وحده سيد الموقف، على غرار الأمم التي كان فيها النظام الرأسمالي نظاما مطلقا. وعليه، فإن فهم هذه المجتمعات لا يمكن أن يُختزل في مجرد أرقام معزولة عن سياقها؛ إذ تتطلب مثل هذه المجتمعات، بكل تأكيد، تحليلا موضوعيا يأخذ بعين الاعتبار مجمل المكونات وفق أهميتها، والتي هي دائما خاصة بها، لكن دون نسيان أن هذه المنظمات تنمو في سياق صعب، أي في سياق خارجي للعولمة مع ما يصاحبها من صدامات واضطرابات، وسياق داخلي يتعين عليها تدبير فوارقه وإكراهاته. لذلك، فإن فهم المعطيات المرقّمة في المجتمع المغربي، مهما كان المجال الذي تعالجه هذه الأرقام، يتطلب دوما استحضار تعقيد العامل الاجتماعي.

وطن منفتح على المستقبل

لقد استطاع الموقع الجغرافي أن يطبع تاريخ المغرب بعمق، كما أضفى عليه شخصية ثقافية خاصة. وبحكم أنه بلد أطلسي ومتوسطي، فإنه ينخرط بصورة عميقة في الفضاء التاريخي المتوسطي، مع استفادته، بفضل واجهته الأطلسية، من نافذة على العالم الجديد تقوي من طموحاته في الانفتاح. والمغرب بلد مسلم ذو ثقافة عربية وأمازيغية، وهو كذلك بلد إفريقي ليس فقط بانتمائه إلى القارة، بل بفضل الملامح الثقافية العميقة لمجتمعه، وهي ملامح تبرز وتتجلى بقوة أكبر مع مرور الوقت. إن المغرب الذي اعتبر لمدة طويلة صلة وصل بين إفريقيا السوداء الغربية وأوربا، مازال يحمل آثار ومخلفات هذه الوضعية في ساكنته وثقافته. ولانفتاحه، بفضل واجهاته البحرية التي تبلغ مسافتها 3500 كلم، فإنه منفتح أيضا في اتجاه الشرق نحو بلدان المغرب العربي والمشرق وعلى جنوب إفريقيا، حيث لم تشكل الصحراء أبدا حاجزا في وجه تنقلات الناس، وفي وجه انتقال الأفكار والسلع.

والمغرب كبلد تعود حضارته إلى آلاف السنين تواجدت به دائما إدارة مركزية ويعد فضاء ملائما جدا لتحقيق تنمية الدولة الحديثة. وبالفعل، فقد تحققت فيه اللامركزية بفضل اعتماد سياسة جهوية، هي ثمرة جهود اقتصادية ومتطلبات تهيئة المجال، تجر وراءها، في الآن نفسه، موروثا تاريخيا يدمج السمات الثقافية. هذه الاعتبارات ضرورية من أجل فهم المجتمع المغربي وفهم إكراهاته وإيجابياته، وبالخصوص في مظاهره المرتبطة بالعلاقات القائمة ما بين الإدارة المركزية والمواطنين، أي فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بمشاركتهم.

لقد بلغ عدد السكان 29,8 مليون في سنة 2004، بنسبة تمدّن تصل إلى 55%. وهكذا فإن التحوّل الديمغرافي في أوج حركيته، بمعدل نمو انتقل من 2,1% ما بين 1982 و1994 إلى 1,3% ما بين 1994 و2007. ويحمل توزيع الساكنة علامة التطور التاريخي للبلاد ولمعطياتها الطبيعية. ومن ثم، فالواجهة الأطلسية تضم حوالي ثلث هذه الساكنة، هي نتيجة نزوح طبيعي لهجرة السكان من الجنوب في اتجاه الشمال، ومن الشرق في اتجاه الغرب. وقد زاد من حدة هذه الهجرة الانفتاح على التجارة الأطلسية المرتبط بالتوسع البحري الأوربي.

عندما يقال إن المغرب بلد منفتح، فإن هذه الكلمة ليست فارغة من معناها. ذلك أن هذه الصفة المميزة اكتسبها بفضل وضعيته كملتقى ما بين أوربا، من ناحية، وإفريقيا والعالم الإسلامي، من ناحية

أخرى. ورغم كونه ملتقى، فإنه يرتبط إلى حد بعيد بالعالم القديم وأبواب أوربا، وبالتالي فهو يوجد في منطقة حدودية ملائمة بشكل طبيعي للتبادل والتركيب. تضفي هذه المؤهلات على المجتمع المغربي قابلية أكيدة للدخول في الحداثة، مع حفاظه على السمات الخاصة بإفريقيا وبالمجتمعات الانقسامية التي تمس مختلف أشكال التضامن التي تلعب دورا كبيرا في الحماية من الإقصاء. وهو الأمر الذي يفسر وجود العديد من نقط التشابه مع أوربا داخل المدن، والعديد من السمات المستمرة والخصائص العربية أو الأمازيغية الخصوصية. وهو ما يفسر كذلك السلاسة التي يدبر بها المجتمع المغربي دخوله إلى الحداثة.

مجتمع مركب وديناميي

تشمل رسملة هذه المؤهلات تحديا كبيرا في السياق الحالي للعولمة، لكنه تحد يمكن تجاوزه بفضل العلاقات التي ولدت سريعا، والناتجة عن فيض اقتصاد العالم الرأسمالي الأوربي الذي انبثق أمام أعين المغرب. وهكذا فإن هذا التحدي يقوم على الحفاظ على التوازنات القائمة ما بين الهيئات الاقتصادية والسياسية بفضل الدور الكبير للثقافة في المجتمع المغربي.

وبخصوص تنظيم السلطة، يعتبر المغرب «مملكة ديموقراطية واجتماعية» حسب نص الدستور الذي يقر الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان المتفق عليها عالميا. ويخول الدستور السلطة التشريعية للبرلمان المتكون من غرفتين : غرفة مجلس النواب وغرفة المستشارين. فالأولى منتخبة عن طريق الاقتراع المباشر والثانية عن طريق الهيئات المنتخبة والمتكونة من ممثلي الجماعات والغرف المهنية وهيآة المأجورين.

كما ينص الدستور على استقلالية العدالة، فمهنة القضاء يحكمها المجلس الأعلى للقضاء المنتخب من طرف القضاة والذي يترأسه الملك.

أما الحكومة فهي مسؤولة أمام جلالة الملك والبرلمان. وتقوم بمهامها الدستورية بقيادة جلالته، الذي يتمتع بمشروعية تاريخية وشعبية وبسلط محددة في الدستور. ويعتبر جلالة الملك اميرا للمؤمنين، مما يخول له سلطة روحية ودينية والتي تعتبر بالمغرب، الذي جل سكانه متشبثون بالإسلام، أسس تراض وطني حقيقي ودائم حول تفضيل إسلام يميل إلى مبدأ الوسطية وقيم التسامح والانفتاح على الحداثة.

إن المغرب واحد من البلدان العربية والإفريقية التي تعتبر المكتسبات الديمقراطية التي حققها موضع اعتراف وتثمين في العالم بأسره. فالتعدد السياسي هو القاعدة المعمول بها، وحرية التعبير باتت أمرا واقعا وملموسا. الملكية في المغرب تحظى بمكانة رفيعة، وبعلاقات رفيعة مع مختلف مكونات المجتمع. ذلك أن الدور التاريخي الذي لعبته في الحفاظ على الوحدة الوطنية مكّنه من شرعية لا غبار عليها. ومنذ استقلال المغرب، وضع الملوك الذين تعاقبوا على الحكم أسس اقتصاد حديث. هذه الوضعية تجد تبريرها في السياق نفسه لتكوّن الملكية المغربية، التي ظهرت خلال مرحلة أزمة عميقة وطويلة أمام التوسع الأوربي. هذا السياق التاريخي ولّد علاقة ثقة متينة مع المجتمع. فقد جعل من هذه المؤسسة عاملا مركزيا لتحقيق التوازن، وخصوصا فيما يتصل بالعمل من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية، كما هو الشأن اليوم مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فبفضل هذه الشرعية التاريخية تحظى الملكية بإجماع مختلف الفاعلين السياسيين، كما نجحت في تحقيق الالتفاف حولها لتسيير البلاد في ظرفية تاريخية تهدد فيها الهشاشة وانعدام التوازنات منطقة

البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص. والحقل السياسي مفتوح على كل الاتجاهات بدءا من اليسار الاشتراكي إلى اليمين الليبرالي، مرورا بالإسلام السياسي. إن هذا الإجماع حول الملكية، ورغم الاختلافات المذهبية، هو صمام أمان ضد المنزلقات، وهو في الآن نفسه بوابة لنقاش مفتوح على درب الحداثة.

إن حرية التعبير يضمنها القانون، وهي تمارَس بصورة فعلية على أرض الواقع. وبالفعل، يعرف المغرب انفجارا حقيقيا في عدد المنشورات المستقلة التي تغطي مختلف الميادين، من السياسي إلى الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد من تسجيل العدد المتزايد للمنشورات المخصصة لقضية المرأة وحضورها القوي في مختلف المجالات وخاصة في المجال السياسي حيث تحضر النساء بأعداد هامة بصفتهن برلمانيات ووزيرات. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المغرب أضحى اليوم نموذجا طليعيا في العالم الإسلامي من خلال ما أنجزه من إيجابيات بخصوص حقوق النساء.

وبالفعل، فقد حقق قانون الأسرة، المعتمد منذ سنة 2004، خطوة جبارة أحدثت قطيعة مع التخوفات السابقة في هذا المجال. وقد كرست هذه المبادرة مقاربة جديدة تعتمد على المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا، وتسمح للنساء النظر إلى وضعيتهن بصورة مختلفة من خلال تمكينهن من الوسائل الكفيلة بالدفاع عن حقوقهنّ. بناء على هذا أصبح الاعتقاد بوجود حواجز لا يمكن تجاوزها، بخصوص وضعية المرأة، اعتقادا خاطئا. إن المقتضيات القانونية الجديدة تفتح آفاقا واعدة على مستوى المكتسبات الاجتماعية للمرأة، ومن شأنها أن تلعب دورا إيجابيا في تحسين ظروفها المادية، وخصوصا بتوفير عدد من الضمانات.

يُعتبر الإسلام دين الدولة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية يضمنها الدستور. ولا شك أن وضعية المغرب كفضاء للتقاطع قد جعلت منه منطقة جد مستحبّة للتعايش. فمثل هذه الاعتبارات هي التي تبوؤه مكانة خاصة وموقعا مريحا لكي يطمح إلى احتلال وضعية متميزة إزاء أوربا. وعلى مستوى آخر، فإن وضع الملك، بوصفه أميرا للمؤمنين، يدعم العمل الاجتماعي الذي يقوم به؛ وذلك بحكم أنه الضامن للتعاليم الدينية الداعية إلى المساواة التي يشدد عليها الدين الإسلامي.

انتقال حقيقي نحو الحداثة

إن فضاء التقاطع هذا ليس مجرد وهْم. ذلك أننا نستطيع أن نلمسه في الالتزامات الاقتصادية للمغرب على الصعيد الدولي، وكذا في التوجهات التي يعتمدها. ففي هذا الاتجاه ينبغي أن نفهم الدخول الوشيك للمغرب في منطقة التبادل الحر مع أوربا، والبحث عن صيغ جديدة مثمرة أكثر قصد تحقيق شراكة مدروسة في الإطار المتوسطي، وربط علاقات أمتن عبر المحيط تدشنها اتفاقية التبادل الحر، المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والجهود المتواصلة والمتجددة لتقوية التضامن في جنوب المتوسط، في الفضاء الثقافي الذي نما فيه المغرب وترعرع.

إن هذا التقاطع واضح في التدبير المستقبلي للعلاقات بالخارج، غير أنه يتجلى أكثر في التحولات التي تخترق الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي. ويتجلى هذا في وجود نموّ ديمغرافي في أوج تحوله، ومجتمع ما فتئ يتلاءم مع الممارسات الديمقراطية، واقتصاد يدخل إلى الليبرالية من بابها الواسع بعد مرحلة طويلة من التقويم الهيكلي، قصد تأهيله لامتلاك مؤهلات تنافسية في مواجهة متطلبات العولمة.

إن الأهداف التنافسية المنشودة، التي تجعلها إكراهات الاقتصاد المعولم أمرا لا محيد عنه، لم تغفل في شيء الانشغال بالجانب الاجتماعي في المغرب. وهكذا، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت سنة 2005، تحمل في طياتها هذا الانشغال، وتتخذ على أرض الواقع التدابير اللازمة بإشراك الفاعلين المعنيين، بما فيهم الجماعات المحلية والمجتمع المدني. فمن شأن مثل هذا الإطار للعمل، إذا توفرت فيه المرونة الضرورية، أن يسمح بضبط التدخلات، وتجنب البطء الإداري تحقيقا لفاعلية أكبر، ولاعتراف أفضل للسكان المعنيين. ذلك أن الشفافية التي تتجلى عبر حضور السلطات العليا للبلاد في الميدان الاجتماعي تزيد، في فعالية الأعمال، وتقنع الساكنة بالاهتمام الذي تحظى به قضاياهم في مجتمع تهدده المنزلقات الظلامية.

مع ذلك يبقى تحقيق نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية، في المدى المتوسط والبعيد، رهينا في نهاية المطاف بالإنجازات الاقتصادية للبلاد. وفي هذا الشأن تبدو الوضعية، في الحقيقة، واعدة؛ ذلك أن النمو الاقتصادي ظل مستقرا منذ 1998 بنسبة 4,2%، ومنذ 2004 بنسبة 4,6%. هذا في الوقت الذي تبرز فيه باقي المؤشرات تجددا فعالا في تطورها استمر بعد الفترة الصعبة التي عرفت الإصلاحات والتطهير بهدف الحفاظ على التوازنات الماكرو–اقتصادية. وقد انتقل معدل الاستثمار من 23,4% سنة 1998 إلى 31,3% سنة 2007، بينما بلغ التضخم نسبة 1,8% كمعدل سنوي.

وبعيدا عن كونها نتيجة لظرفية معينة، فإن هذه النسب تجد تفسيرها في التحولات البنيوية التي عرفها النسيج الاقتصادي. وفعلا، لا يبدو أن النموّ بات رهينا فلاحة مرتبطة بالتساقطات المطرية. إن القطاع غير الفلاحي، الذي يسجل منجزات لا يستهان بها، ارتفعت إنتاجيته بنسبة 2,3% من سنة 1998 إلى سنة 2006، مؤثرا تاثيرا كبيرا على الناتج الداخلي الخام، ومحققا بذلك نسبة نمو شمولية لا يستهان بها. ويتعلق الأمر هنا، إذا ما ترسخ هذا الاتجاه وتقوى على المدى البعيد، بدخول المغرب في عهد جديد، بكلمة واحدة ببداية انتقال. هكذا تكشف بنية الناتج الداخلي الخام عن ملامح اقتصاد صاعد يؤهل البلاد لتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي، والرفع من استقطاب الاستثمارات الخارجية، التي انتقل حجمها من 474 مليون دولاركمعدل سنوي، ما بين سنة 1990 و1998، إلى 1,86 مليار دولار ما بين سنة 1999 و2006.

الميدان الاجتماعي، انشغال مركزي

ومع هذه الانطلاقة، سرعان ما ظهرت الآثار الاجتماعية، فمعدل البطالة انتقل من 13,8% سنة 1999 إلى 9,6% خلال الفصل الأول من سنة 2008. أما مؤشر التنمية البشرية، الذي عرف نسبة ارتفاع بلغت 1% ما بين 1995 و2000، فقد سجل نموا بنسبة 1,6% ما بين 2000 و2006، مؤكدا بذلك حيوية الدينامية الحالية وانعكاساتها الاجتماعية. إن أسس حساب مؤشر التنمية البشرية لا تسمح بالانتباه، بما يكفي، إلى مختلف أشكال التحسن المسجلة في ظروف معيشة الأسر المغربية، ولا حتى بغنى الأعمال المنجزة لهذه الغاية. ومن ثم فإن مجتمعا واقتصادا معقدين وخاضعين للعديد من الإكراهات، ولا يتوفران على عائدات الريع، تتم معاقبتهما لكون الحساب لا يأخذ في الاعتبار مختلف الجهود المبذولة، ولا مجموع نتائجها المتحققة. من هنا تبدو أهمية اعتماد مقاربة منشغلة أكثر بهذه الخصائص.

في هذا الاتجاه، من المفيد الإشارة، إلى أن المغرب يخصص 55% من ميزانيته للبرامج الاجتماعية. لذلك ليس من الغرابة في شيء أن تبرز قراءة المؤشرات الاجتماعية الجهود الجبارة المبذولة، وخاصة إذا ما تم النظر إليها من زاوية الدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي. وتفترض مثل هذه القراءة أن يأخذ المرء بعين الاعتبار جملة من المعطيات لا تخفي هذه الدينامية في حقيقتها المعقدة.

وهكذا فإن المعطيات الأولية حول الفقر تبرز أن هذا الأخير قد عرف تراجعا يسير بوضوح في اتجاه أهداف الألفية. ولقد انتقل الفقر، الذي يقاس بنسبة المواطنين الذين لا يتجاوز دخلهم الفردي دولارا واحدا في اليوم الواحد، من 3,5% سنة 1990 إلى 0,6% سنة 2007 ؛ مع العلم أن معدل أهداف الألفية من أجل التنمية، المحددة في سنة 2015، هو 1,75%. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الذين لهم دخل فردي أقل من دولارين اثنين في اليوم الواحد، فإن التراجع بارز مع ذلك، حيث إن هذا العدد يمثل نسبة 8,2% سنة 2007، بينما يصل معدل أهداف الألفية من أجل التنمية إلى 15,2% في أفق 2015. إن نهج سياسة اجتماعية أكثر تماسكا، أثمر نتائج واضحة، إنْ على مستوى المنجزات المضبوطة بالأرقام، أو على صعيد تراجع وتيرة الهشاشة.

إن أشكال التقدم واضحة، كما تؤكدها بوضوح نتائج البحث حول استهلاك الأسر، وقد أبرزت وجود تراجع واضح في فئة السكان الذين يعانون من الجوع. إنه تطور يتصل بالاستراتيجية الفلاحية القائمة على السقي الكبير، لكنها تولي، مع ذلك، بوعي متزايد، أهمية أكبر للسقي الصغير والمتوسط، التي يضاف إليها نهج سياسة حمائية اجتماعية تتجلى في دعم الدولة للمواد الأساسية. وتختلف هذه السياسة كذلك من مكان لآخر بحسب مستويات الفقر، مع إيلاء اهتمام أكبر للمناطق الأكثر تضررا. وعموما، ينبغي الإشارة إلى أن 1,7 مليون نسمة من المغاربة استطاعوا الخروج من دائرة الفقر و1,2 مليون من الهشاشة وذلك منذ سنة 2001.

تحسن فعلي لمستويات المعيشة

من شأن القيام بتثمين كيفي للإحصائيات أن يسمح بمقاربة أكثر دقة وانشغالا بحالة الفقر. وهناك تحسن عام ملحوظ لمستويات العيش لدى مختلف الفئات الاجتماعية، وخصوصا داخل الأسر التي تعيش أوضاعا متقلبة. وتكشف المعطيات المتعلقة بهذا التحسن أن الفوارق تتقلص شيئا فشيئا بين سكان البوادي وسكان المدن. ورغم ضعفه، فإن هذا التقليص للهوة بين المدن والبوادي هو خطوة أساسية نحو توحيد الفضاء الاجتماعي، وهو ثمرة إدماج كبير للبادية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. إن التحولات الطارئة على نمط العيش تؤشر على هذا التطور. ويعتبر اقتناء الأسر الهشة لمنتوجات أخرى غير المواد الغذائية التقليدية التي تغلب عليها المنتوجات المرتبطة بالحبوب، مؤشرا على ذلك. كما أن كون وسائل النقل ووسائط الاتصال والمواد الثقافية، أصبحت تندرج ضمن ميزانية ومصاريف البيوت يعتبر عنوان انفتاح كبير، واندماج هام لهذه الفئة من المجتمع. ولا بد من التذكير أن التحسن الحاصل في مستوى المعيشة، والذي يصعب تحديد كمه، ناتج عن التقدم المسجل في ميدان التجهيزات. وهكذا انتقل معدل الكهربة من 50,2%، سنة 1994 إلى 83,7% سنة 2006 على الصعيد الوطني، وتم تحقيق قفزة نوعية أكثر بالوسط القروي، حيث انتقل هذا المعدل من 9,7% إلى 64,8%. كما قفز عدد الأسر التي استفادت من الماء الشروب، من جهته، من 44,1% إلى 72% خلال نفس الفترة.

مثل هذه المقدمات، تمثل مؤشرات ثمينة عن منطق التطور الذي يجب دعمه مستقبلا. إنه منطق تشاركي، منطق يقوم على تدخل السلطات العمومية والجماعات المحلية، والذي من شأنه أن يجد دعما وحافزا أساسيين من خلال مشاركة فعالة وإرادية أكثر للفئات الهشة. وإن وعي مختلف الشركاء الاجتماعيين بهذه التوقعات لكفيل بمضاعفة آفاق وفرص النجاح.

تبقى الفوارق، بطبيعة الحال، قائمة عمليا، ولا يبدو أن السياسات المتبعة اليوم قد أولتها ما يلزم من اهتمام. إن تحرير الاقتصاد وتأهيله للدخول إلى التبادل الحر مع أوربا، لم يسهلا عمل السلطات العمومية للقضاء على الفوارق. لكن يتضح أن تأهيل النمو الاقتصادي، ومن خلاله تأهيل الاستثمارات والتشغيل، على المدى المتوسط والبعيد، هو مفتاح هذه المعضلة في نهاية الأمر؛ وذلك بتمكين الفئات المحرومة من عمل مشرف بدخل كاف. لكن بالإمكان، حتى على المدى القصير، الرفع من وتيرة تحسين مستوى عيش هذه الفئات، وخصوصا تحديد أفضل لدعم المواد الأساسية لفائدتها. ومادام أن مستوى الدخل والاستهلاك ليس هو العنصر الوحيد الذي يحدد إدماج الفئات الاجتماعية الهشة، فلابد من بدل جهود جبارة بخصوص باقي أهداف الألفية من أجل التنمية، وبالأخص في مجال التعليم.

التربية، تقدم حقيقي وانتظارات يتعين الاستجابة لها

يعتبر التعليم قطاعا مؤشرا أساسيا على التقدم، ومؤشرا، في الوقت ذاته، على الصعوبات التي يعرفها المغرب في الميدان الاجتماعي. إنه قطاع رائد، بمعنى أنه شرط أساسي للتقدم الذي تعرفه القطاعات الأخرى، من خلال توعيته للمواطنين وتوفيره لظروف ملائمة لمشاركة سليمة وليست مشاركة موجّهة، وفتح آفاق الحداثة، وخصوصا بتوفير الحق في الكرامة للمواطنين. هذه الاعتبارات ضرورية إذا شئنا تجاوز الأرقام، والانتباه بعمق إلى مفعول التحولات التي تعرفها البلاد. إن التحولات العميقة التي عرفتها السلوكات الديمغرافية والبنيات الاجتماعية، بدافع فقط من المدى البعيد لوحده في الغرب، قد عرفها المغرب أيضا، وعدد من دول الجنوب بوتيرة أسرع نسبيا، بفضل تمدرس أعداد كبيرة، وبالخصوص تمدرس الفتيات. وتعتبر التربية، اليوم، مصدرا رئيسيا لتقدم البلدان التي لا تكفيها الموارد الطبيعية دائما، وتتطلب تأهيلا قويا مفتاحه الرأسمال البشري.

يحضى قطاع التربية والتعليم لوحده بالمغرب بـ26% من الميزانية السنوية للدولة. وقد تم اعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين بهدف إعطاء نَفَس جديد لهذا القطاع الحيوي، من خلال التركيز على حق الجميع في التربية، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ولوج المدرسة. وفضلا عن الوسائل التي توفرها السلطات العمومية، فإن المقاولة الخصوصية، المطلوبة والتي تتلقى تسهيلات من الدولة، تترسخ يوما عن يوم بصفتها شريكا كاملا في تطوير قطاع التربية والتعليم.

لذلك لم تتأخر نتائج هذه الجهود في الظهور. فقد اتسع حجم أعداد المتمدرسين، وتحسنت المردودية النوعية بصورة ملموسة. وهكذا فالمعدل الصافي للتمدرس، رغم بعض التذبذبات، انتقل من 79,1% سنة 1999 إلى 93,5% سنة 2007. أما تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، فإنه شبه كلي بالمدن، لكنه لا زال متعثرا بالوسط القروي. وقد تجاوزت نسبة تزايد عدد الفتيات، في التعليم الابتدائي، نسبة تزايد عدد الذكور، أما في التعليم الإعدادي، فالحضور النسوي أقوى بكل تأكيد، بمعدل ارتفاع سنوي يقارب 15% في الوسط القروي مما أفضى إلى مضاعفة العدد ما بين 2000 و2007. لكن هنالك، بكل

تأكيد، مؤشرات أخرى تبرز وجود قيود تحول باستمرار دون انتشار المنظومة التربوية كمًّا وكيفًا. أما التعليم الأولي فما يزال لا يتوفر على شبكة جديرة بهذا الاسم في الوسط القروي. ومن الضروري التفكير في تعميم تعليم نوعي سواء في ضواحي المدن أو في القرى.

إن هذا التشخيص، بقدر ما هو إيجابي عموما، وينخرط في اتجاه أهداف الألفية من أجل التنمية لسنة 2015، بقدر ما يبيّن الطريق التي ما تزال أمامنا، والمثبطات التي ينبغي التغلب عليها. صحيح أن المغرب يخصص جزءا هاما من ناتجه الداخلي الخام للتربية، وصحيح أن هناك تجهيزات توفرت خوّلت بالخصوص لأعداد كبيرة من الفتيات ولوج المدرسة، وصحيح كذلك أن الماء الشروب وكهربة العالم القروي قد خلقا إطارا ملائما للزيادة في الشبكة المدرسية، لكن ما زالت هناك تدابير هيكلية ينبغي القيام بها في إطار أشمل. إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من شأنها تصحيح هذا الانعدام في التوازن، والاستجابة لحاجيات تجد سياسة الدولة عنتا في مواجهتها داخل آجال مناسبة. وستكون النتائج المحصل عليها ثمرة كل هذه الجهود المتضافرة.

إكراهات وعوائق يتعين أخذها بعين الاعتبار

إن إنجاز أعمال في الوسط القروي ليس بالأمر الهيّن، وبالتالي فتحديد أهداف بالأرقام لا يجب أن يحجب حقيقة أن اتخاذ القرار في مثل هذا الوسط مسألة معقدة. إن البنيات السائدة تفرز عناصر مقاومة شديدة تحول دون التغيير حين لا يتم من زاوية خاصة، أي عندما لاتؤخذ بعين الاعتبار المعطيات الخاصة بالوسط الطبيعي والبشري. فمعظم الفلاحين المغاربة يستقرون في مجالات زراعية تعتمد على التساقطات المطرية، ولا تتوفر على التجهيزات الأساسية مثل السقي العصري، مما يجبرهم على الانتقال إلى مجالات أخرى. إن الملكية الفلاحية الصغيرة والمجزأة، والتي هي من سمات هذه المجالات، تجعل من وضعية الفلاح وضعية هشة، فضلا عن الأعداد الهامة من الفلاحين غير الملاكين. هذه الوضعية الغير مستقرة، في إطار فلاحة مرتبطة بالتقلبات المناخية، تدفع هؤلاء إلى مضاعفة أنشطتهم وتنويعها. لذلك يطرح تمدرس الأبناء مشكلة بالنسبة لهذه الأسر حين لا تكون له انعكاسات ملموسة على دخل أسرة تتحرك في أكثر من واجهة من أجل تحسين مواردها. ومن ثم تكون هناك أولويات أخرى لها مردودية أكثر على المدى القصير أمام المستقبل الغامض الذي يوفره التمدرس.

هذه مشاكل عميقة لا حلّ لها خارج استراتيجية تنموية شمولية للعالم القروي. صحيح أن مدّ المدارس القروية بالتجهيزات الضرورية من شأنه الرفع من نسبة إقبال الشباب القروي عليها، غير أن هذه التجهيزات الضرورية التي تنخرط فيها الدولة، اليوم، والجماعات المحلية والمجتمع المدني، هي شرط ضروري لكنه غير كاف لضمان نسبة تمدرس تصل إلى 100%، ومتابعة الدراسة بدون انقطاع. هذه المظاهر، مثلما هو الشأن بالنسبة للتعليم الأولي الذي لم يتجذر بعد في الوسط القروي، تندرج في سياق منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار تهيئة المجال، وتقليص الفوارق المتوارثة عن التاريخ، علاوة على حكامة جيدة لأشكال النمو الاقتصادي وتقاسم خيراته. إن هيكلة المجال، وأشكال استغلال الأرض، وظاهرة نصف الترحال، التي كانت منتشرة على أوسع نطاق، والمرتبطة بالظروف البيئية وبالبنيات الاجتماعية، كلها عوامل تجعل من معالجة هذه المشاكل، في الحقيقة، مسألة شاقة. فالتحكم في هذا المجال، واعتماد استراتيجية تنموية ذات طابع خصوصي، هما اللذان من شأنهما وضع حد نهائي

للفوارق بين المدن والقرى في القضايا المرتبطة بالتربية. وفي ما يتعلق بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، على مستويات أخرى، فإن هذا المظهر يبرز بقوة حين نهتم، على سبيل المثال، بوفيات الأطفال التي تظل، رغم التقدم الحاصل، راكدة، كما هو الشأن بالنسبة لتطور صحة الأمومة. إن مختلف برامج وزارة الصحة، رغم مراجعتها، لا يمكنها لوحدها القضاء على نسبة الوفيات التي تظل مقلقة، والتي يرتبط القضاء عليها ارتباطا وثيقا بتحسين ظروف العيش، وبحجم التجهيزات الطبية وغير الطبية، من شبكة طرقية، والقيام بعمل جبار على المستوى الثقافي عبر المدرسة بوجه خاص. إنها عناصر تؤكد الدور المركزي لضبط مجال العمل، من خلال إعداد مدروس ومفكر فيه. ذلك أن أهداف الألفية من أجل التنمية، مهما كانت التدابير الخاصة التي تتطلبها، ليست، في نهاية التحليل، سوى مرآة تعكس مستوى تطور بلاد ما.

هذا الضبط يجب أن يندرج في إطار تنمية مستدامة، وأن يدمج في تطبيقها حماية الموارد البيئية. ورغم كونه حديث العهد بالمغرب نسبيا، فإن الوعي بهشاشة الوسط البيئي، وبندرة الأراضي الخصبة والماء، قد نبّه السلطات وأدى إلى إحداث تغيير في استراتيجية المقاربة التي باتت تعطي الأولوية للأراضي. لقد عانى المغرب طويلا من هذه الندرة في الموارد، التي كانت تاريخيا بمثابة عائق كبير يقف في وجه تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المطلوبة. واليوم، هناك عناية خاصة تولى لحماية هذه الخيرات الطبيعية. وهي حماية تجري في مناخ يطبعه التنسيق والمشاركة، تجسّد عمليا، منذ 1997، في اعتماد «مخطط العمل الوطني للبيئة»، وهو يهم كل الجوانب المتعلقة بحماية البيئة، من بينها صحة وسلامة السكن الحضري، التأهيل البيئي للمدارس القروية، وتوفير الماء الشروب.

المرأة، فاعل أساسي للتنمية

مثل هذه الاعتبارات ضرورية للوعي بالصعوبات المتصلة بقضية التمدرس، وبقضايا أخرى في العالم القروي، وكذا، لقياس مدى أهمية المنجزات التي تحققت لحد الآن، وخصوصا تلك المتعلقة بتزايد أعداد التلاميذ المتمدرسين، وكذا التقدم الحاصل في تمدرس الفتيات. إن الأرقام تفقد محتواها ودلالتها حين لا تتم قراءتها وتدقيقها في سياقها الخاص بها. لذا فإنه وراء التدابير الهامة، على المدى المتوسط والقصير، من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية والمتمثلة في الوصول إلى نتائج مثمرة، فإن تنفيذ الاستراتيجيات الفلاحية والقروية، التي تولي أهمية كبيرة للسقي الصغير والمتوسط، وتعيد التفكير في مكانة المناطق الفلاحية المعتمدة على الأمطار، وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، والتي تعتبر أن التنمية القروية ذات ارتباط وطيد بالفلاحة والقطاعات الأخرى، ينطوي على أهمية كبيرة لتحقيق نجاح أكيد لهذه الأهداف.

هذه المقاربة بالسياق، والجوانب البنيوية، نصادفها أيضا حين يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين وتأهيل المرأة. ومن ثم فإن أشكال التقدم واضحة بشأن العلاقة إناث / ذكور، في مختلف المستويات الدراسية، متجاوزة بذلك نسبة 80% في جميع الأسلاك، وتصل إلى 94% في الثانوي خلال موسم 2007. أكيد أن النشاط الاقتصادي يعرف تعثرات ينبغي تداركها، غير أن هذا الوضع مرتبط ليس فقط بآثار الفوارق، بل بتقلبات النمو الاقتصادي. كما أن الأمية تظل مرتفعة في صفوف النساء بنسبة 52,6%، سنة 2007، وتزيد بالوسط القروي. وبغية ضبط خصوصية مثل هذه الوضعية، ينبغي الأخذ

بعين الاعتبار الحضور المتزايد للنساء في البرلمان (0,7% سنة 1997 و10,5% سنة 2007)، وعدد النساء الوزيرات في الحكومات الأخيرة.

حين نستحضر أن البنيات الاجتماعية والفكرية تعتبر تاريخيا، أكثر بطئا في الحركة، فإننا نعي التحولات الحاصلة داخل مدة لا تسمح عادة بتحقيق تحولات كبيرة. إن قوة هذه التحولات تتجلى على صعيد عدة مستويات، وتعود أهميتها إلى التدخلات المتضافرة لعدة عوامل. وهكذا، فإن المؤشر التركيبي للخصوبة، الذي سجل نسبة 2,5 طفل لكل امرأة، وسن الزواج الذي يتأخر نسبيا، ويعود، إلى التمدرس وإلى البنيات الاجتماعية الجديدة، ويدل على الحضور النسوي في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية. إن البنية الفوقية، وخصوصا عبر قناعات حداثية تتقوى باستمرار، تنجم عنها آثار قوية على إطار مادي يتعثر في انفتاحه الكلي. إن المدرسة، والحركة الجمعوية، والانتقال القوي للأفكار والاشخاص بفضل العولمة والهجرة، إضافة إلى وسائط الاتصال، كلها عوامل فرضت على السياسي، في مكوناته التقليدية ذاتها، وتيرة تغيير متواصلة. وقد وضعت الدولة إطارا قانونيا مناسبا لمثل هذه الأعمال. كما أن مدونة الأسرة، المعتمدة منذ 2004، قد فتحت طريقا سيتسع، بدون شك، ويترسخ باستمرار. وهكذا انبثقت الحاجة القوية إلى الحداثة من مجتمع منشغل أكثر بكرامة مواطنيه. ومن جهة أخرى، فإن حرية التعبير المسؤول قد تجاوزت الطابوهات، وجعلت الطليعة الحداثية، ومن بينها العديد من النساء اللواتي يتوفرن على مؤهلات وإرادة، تشكل قاطرة قوية للدفاع عن حقوق النساء. وتفسر مثل هذه الدينامية كيف أنه في مجتمع لازالت محاربة الأمية فيه عملا مستمرا، توجد حركة فعالة تعمل من أجل المساواة بين الجنسين، وهي حركة ترجمت، بالفعل، بظهور نتائج إيجابية جد معبّرة، وفي جميع الأحوال بوعي لافت لمواجهة المستقبل.

ما وراء الأرقام، حقل اجتماعي في تحوّل

لنذكّر مرة أخرى، إلى أي حد يمكن للأرقام أن تفقد الموضوعية، وإلى أي حدّ يبعد معدل الأمية، الذي ينتمي إلى مؤشر التنمية البشرية في مقاربة ساكنة نوعا ما، عن ضبط مجتمع معقد يبدو راكدا حين لا يتم إدراكه في حركيته، بينما هو في الحقيقة جدّ حيوي وديناميكي بشكل إيجابي رغم درجة الأمية التي لا زالت مرتفعة بين النساء. ذلك أن الأمية ليست بالجهل. إن الأمر جد مختلف فالنساء لمغرب اليوم، حتى في المناطق النائية، تعين بحقوقهن ببطء لكن بثبات وتجدن دعما من نساء أخريات من أجل توعيتهن بقضيتهن. وبدون مبالغة، فإن الأمية النشيطة باتت تنتمي، بمعنى من المعاني، إلى التاريخ، في بلد يشكل فيه الشباب القوة الحركية للمستقبل. وهو الأمر الذي لا يمنع من القول أن القضاء على هذه الآفة لم يحظ باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي توفر الوسائل الضرورية لهذه الغاية، مع دعم فعال أكثر من المجتمع المدني. لكن بالمقابل من اللازم ضمان انخراط النساء في النشاط الاقتصادي المؤدى عنه، وإيلاء أهمية أكثر لتمدرس الفتيات. هذان العنصران يرتبطان، في الحقيقة، ارتباطا وثيقا، ويشكلان الأساس القوي والدائم للدفاع عن حقوق النساء.

إن السلطات العمومية، في واقع الأمر، لا تدخر جهدا من أجل تحقيق أهداف الألفية. وبصفة عامة، مثلما يتبيّن من العرض التفصيلي للأهداف، فإن التوجهات المحددة لمختلف المرامي، تؤكد بالملموس، في غالب الأحيان، بأن هذه الأهداف ستتحقق سنة 2015. هذا ما يتعلق بالخصوص بمختلف أشكال

الفقر، وبتعميم التعليم الأساسي، والتقليص من وفيات الأطفال، وضمان ولادة في وسط مراقب، والقضاء على الأمراض المعدية، وتوسيع شبكة الربط بالماء الشروب. وفي مجالات أخرى كالأمية، وخصوصا في صفوف الشباب القروي، وتكافؤ فرص التمدرس بين الجنسين، وتوزيع أكثر عدلا، فإن التوجهات بطيئة، مما يتطلب القيام بمجهودات أكبر في سبيل تحقيق الأهداف المرتقبة.

هناك، بكل تأكيد، أسباب مرتبطة بانعدام فعالية المشاريع الجارية، وبغياب التنسيق بين الشركاء، وبالتوظيف غير الكافي للوسائل المتوفرة، علاوة على وجود معرفة ضعيفة بالوسط. لكن لا يجب إغفال الأسباب البنوية، مثلما أبرزنا في أكثر من مكان، ومنها فك العزلة عن المناطق الفقيرة وتهيئة المجال الذي يتعين تعميقه. هذا المظهر بالضبط هو الذي من شأنه إبطاء وتيرة تحقيق أهداف الألفية. هذه الأهداف، في الحقيقة، ليست مجرد أهداف مرقّمة، يمكن أن تحققها تعبئة ميكانيكية للوسائل، بل مؤشرات عن فعالية السياسات المتبعة، مؤشرات بنيوية إذا صح القول. ومن هنا فإنها ذات أهمية قصوى، ويتعين أن تحظى بانتباه كبير.

المؤشرات الاقتصادية		
المؤشرات	القيم	السنة المرجعية
الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بالدولار	1099 2497	1990 2007
معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (بالحجم)	1,1 3,5	1999-1990 2007-2000
نسبة النمو السنوي للاستهلاك النهائي (بالحجم)	2,4 4,1	1999-1990 2007-2000
نسبة النمو السنوي للاستهلاك الفردي (بالحجم)	0,7 2,9	1999-1990 2007-2000
نسبة النمو السنوي للدخل الوطني الخام المتوفر (بالسعر الجاري)	6,5 6,0	1999-1990 2007-2000
التطور السنوي لمؤشر كلفة المعيشة (%)	4,5 1,8	1999-1990 2007-2000
نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)	22,1 28,1	1999-1990 2007-2000
حجم الاستثمارات المباشرة الخارجية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)	2,7 4,6	1999-1990 2007-2000
النفقات العمومية للتعليم (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)	5,3 5,7	1990 2007
النفقات العمومية للصحة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)	0,9 1,2	1990 2007
الدَيْن العمومي الخارجي نسبة تحملات (بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)	79 20,3	1990 2007
خدمة الدين العمومي الخارجي (بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)	14,8 8,9	1990 2007
الرصيد الإجمالي للخزينة (بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)	-3,5 0,3	1990 2007

المؤشرات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية		
المؤشرات	القيم	السنة المرجعية
عدد السكان (بالمليون)	26,1 30,8	1994 2007
نسبة السكان البالغين أقل من 15 سنة (بالنسبة المئوية)	37,3 29,1	1994 2007
معدل التزايد السنوي المتوسط للسكان (%)	2,1 1,3	1994-1982 2007-1994
معدل التمدن (%)	51,5 56,4	1994 2007
أمد الحياة عند الولادة (بالسنوات)	67,9 72,5	1994 2007
معدل النشاط (15 سنة فما فوق)	51,3 51,0	2001 2007
معدل البطالة (%)	12,5 9,8	2001 2007
معدل التعلم للسكان البالغين 10 سنوات فما فوق (%)	45,6 58,8	1994 2007
المعدل الصافي لتمدرس الأطفال ما بين 6-11 سنة	60,2 93,5	1994 2007
معدل الأسر المرتبطة بشبكة الماء الشروب : – الوطني – الحضري – القروي	 71,9 94,3 36,2	2006
معدل الربط بالتطهير السائل (الحضري)	85,6	2006
الولوج إلى الكهربة (النسبة المئوية للأسر) : – الوطني – الحضري – القروي	 83,7 95,7 64,8	2006
معدل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود حي)	57 40	1991-1987 2003-1999
معدل وفيات الأمهات عند الولادة (لكل 100.000 مولود حي) – الوطني – الحضري – القروي	 227 187 267	2003-1995
عدد السكان لكل طبيب	2933 1688	1994 يونيو 2007

الـهـــدف 1 التقليـص مـن الفقـر المدقـع والجـوع

المرمى 1 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ما بين 1990 و2015.

المرمى 2 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع ما بين 1990 و2015.

المرمى 3 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم ما بين 1990 و2015.

المرمى 4 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المطلق والفقر النسبي ومن الهشاشة ما بين 1990 و2015.

المرمى 5 : التقليص إلى النصف من عدم المساواة في النفقات ما بين 1990 و2015.

المرمى 6 : تقليص بثلاثة أرباع الإقصاء الاجتماعي في أفق 2015.

1. الوضعية الحالية والاتجاهات

أ. الفقر حسب عتبات الأمم المتحدة

من الملاحظ في الوسط الحضري، وكذا في الوسط القروي، أن اتجاه مؤشرات الفقر في انخفاض متواصل. ذلك أن الفقر الذي يقل عن دولار واحد في اليوم بالنسبة للفرد الواحد لا وجود له. فمن معدل 3,5% سنة 1990 إلى 2% سنة 2001 على الصعيد الوطني، انتقل سنة 2007 إلى 0,6%، مع الإشارة إلى أن الهدف المرسوم في سنة 2015 هو 1,75%.

أما مستوى الفقر البالغ 2 دولار في اليوم بالنسبة للفرد الواحد، فإنه في تراجع مستمر، انتقل من 30,4% سنة 1990 متراجعا إلى 8,2% سنة 2007، أمام الهدف المحدد في 15,2% في أفق 2015.

وبالنسبة للفقر الغذائي، تؤكد معطيات البحث الذي أجري حول مستويات المعيشة واستهلاك الأسر سنة 2007، أن الهدف المرسوم في هذا الباب قد تحقق منذ أوائل الألفية الثالثة. ذلك أن نسبة الأفراد الذي يعانون من الجوع بلغت 1% سنة 2007. وحتى في الوسط القروي، فإن التطور إيجابي جدا بنسبة 2,0% مقابل 2,3% المحددة كهدف في أفق 2015.

ب. الفقر حسب العتبات الوطنية

بفضل معطيات البحث حول مستويات المعيشة واستهلاك الأسر، نجحت المندوبية السامية للتخطيط في تحيين مختلف قياسات الفقر. وستمكن مثل هذه المنهجية من وضع دينامية عمل مختلفة في المجال حسب مستوى الفقر، مما سيزيد من فعاليتها بالاعتماد على استهداف أكثر دقة.

إن نتائج البحث حول مستويات المعيشة واستهلاك الأسر لسنة 2007، تبين أن ارتفاع مستويات استهلاك الأسر المغربية واستقرار الفوارق، قد عملا على تقليص الفقر والهشاشة بصورة ملحوظة ما بين 2001 و2007 :

فمن 2001 إلى 2007، انتقل الفقر النسبي من :

- 15,3% إلى 9% على الصعيد الوطني ؛
- 7,6% إلى 4,8% في الوسط الحضري ؛
- 25,1% إلى 14,5% في الوسط القروي.

ومن 2001 إلى 2007، انتقلت الهشاشة من :

- 22,8% إلى 17,5% على الصعيد الوطني ؛
- 16,6% إلى 12,7% في الوسط الحضري ؛
- 30,5% إلى 23,6% في الوسط القروي.

خلال سنة 2007، 2,8 مليون من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر، بينما 1,7 مليون خرجوا من هذه الوضعية، فيما خرج 1,2 مليون فرد من الهشاشة.

تطور معدل الفقر النسبي

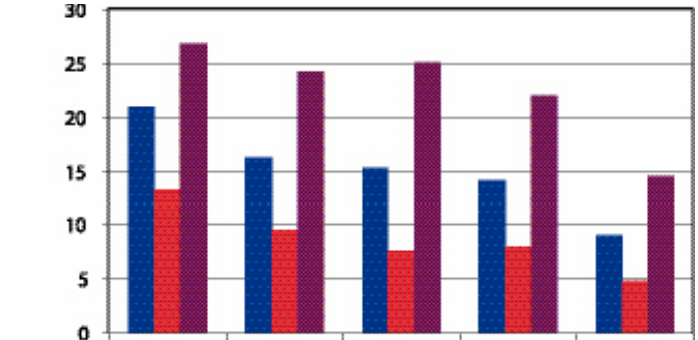

	1985	1999	2001	2004	2007
المجموع	21	16,3	15,3	14,2	9
الحضري	13,3	9,5	7,6	7,9	4,8
القروي	26,8	24,2	25,1	22	14,5

ج. تطور الفوارق المجالية والاجتماعية لمستويات المعيشة

سجل معدل النفقات للفرد الواحد، مابين 2001 و2007، ارتفاعا بلغ 2,3% (بالأسعار الثابتة) مع تقلص في الهوة ما بين الوسط القروي والوسط الحضري. وقد استفادت مجموع الأسر من هذا التحسن في مستوى العيش، وبالخصوص الأسر الفقيرة والهشة.

ويعدّ تزايد المصاريف مؤشرا على هذا التطور؛ حيث نجد المصاريف الغذائية في الصف الأول، مع تسجيل انخفاض نسبي مقابل ارتفاع في حصة النقل والاتصال والثقافة أيضا. وهي مؤشرات تعبر عن انفتاح وحركية الفئات الفقيرة، وبالتالي تعتبر مؤشرا على تراجع العزلة. ينضاف إلى هذا تغير بالغ الأهمية يمس تحسن المستوى المعيشي، ويتجلى في نوعية الغذاء اليومي الذي عرف ارتفاع حصة اللحوم والحليب ومشتقاته، على حساب الحبوب والمواد السكرية التي تشكل بامتياز تغذية الأسر المعوزة.

فبكل تأكيد، من أجل محاربة الفقر، بإمكان هذا التقدم الملحوظ، أن يتعزز بتقليص الفوارق التي ظلت في المستوى نفسه الذي كانت عليه سنة 2001. ومما لا شك فيه أن دعم الدولة للمواد الأساسية من شأنه تقليص هذه الفوارق ويؤدي إلى نتائج في مجال محاربة الفقر.

2. التحديات الكبرى للقضاء على الفقر

ينبغي، في هذا المجال، مواجهة تحديين اثنين :

- يتعلق **التحدي الأول** بالمحافظة على المكتسبات المنجزة من أجل تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في مجالي :

– مكافحة الفقر والجوع حيث سبق للمغرب في 2007 أن بلغ القيم المستهدفة من طرف أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015. فمنذ أواخر الثمانينيات إلى سنة 2007، تم القضاء تقريبا على الفقر الذي يقل دخل الفرد اليومي فيه عن دولار واحد (0,6% في سنة 2007)، وتقليص الفقر الغذائي بأكثر من 5,1 مرة (0,9% في سنة2007)، كما تقلص الفقر المطلق بـ 3,4 مرة (3,9% في سنة 2007)، هذا في الوقت الذي تقلص فيه الفقر النسبي أكثر من مرتيْن (0,9% في سنة2007).

– تعميم التعليم الأساسي، وتقليص وفيات الأطفال، ورفع نسب ضمان الولادات في وسط مراقب والقضاء على الأمراض المعدية وتوسيع شبكة الربط بالماء الشروب. وتبرز سرعة وتيرة الإنجازات المحققة في هذه المجالات، ما بين 1990 و2006، إمكانية تحقيق القيم المستهدفة قبل أفق 2015.

- أما **التحدي الثاني**، فيتمثل في مواجهة البطء الحاصل في التوجهات المعلنة في ميادين أخرى :

– محاربة الأمية في وسط الشباب وتحقيق تكافؤ فرص التمدرس بين الجنسين ؛

– وفيات الأمهات عند الولادة ؛

– توزيع اجتماعي عادل لمستويات المعيشة.

في هذه الميادين، نلاحظ انخفاض سرعة وتيرة الإنجازات ما بين 1990 و2006، مقارنة مع السرعة المطلوبة لتحقيق القيم المستهدفة التي حددتها الألفية من أجل التنمية في أفق 2015. ويعود السبب إلى استمرار وجود سلبيات هامة في هذه الميادين بالمناطق القروية المعزولة، حيث ارتبطت المعايير الجماعية لمدة طويلة بالفقر البشري والمالي، وإلى عدم تشجيع الاستثمار في الرأسمال البشري، فيما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص، الأمر الذي أدى اليوم إلى تعطيل مجموعات بأكملها. ويرتبط الحل، إلى جانب تقوية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بمال الورش الذي يفتحه المغرب اليوم، مع الاستهداف الجغرافي للموارد العمومية لفائدة الأوساط الفقيرة، ومن بينها الساكنة الأكثر احتياجا. هذه إحدى الوسائل الأساسية لإنجاز مجموع أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب في أفق 2015.

3. الإكـراهـات

وبغية تحقيق الأهداف في أفق 2015، إضافة إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي المثمر، الذي انطلق مع بداية الألفية، من المستحبّ الأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب المرتبطة بالحكامة. هكذا، وبغية الوصول إلى وضعية مثالية، ينبغي السهر على تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف المتدخلين، وعلى تتبع وتقييم الأعمال في طور الإنجاز. ومن ناحية أخرى، فإن إدماج المعطيات المتصلة بالنوع الاجتماعي، في مرحلة وضع الميزانيات، إضافة إلى التوظيف الفعال للمبالغ المخصصة، من شأنهما الوصول إلى الهدف نفسه. ويتضح في الأخير أنه بدون معرفة دقيقة للوسط لا يمكننا أن نطمح للحصول على نتائج ترقى إلى مستوى الأهداف المنشودة.

4. الاستراتيجيات اللازم تقويتها، وتدابير يتعين اتخاذها

إذا كانت مختلف الاستراتيجيات المتبعة من أجل مكافحة الفقر بالمغرب، منذ الثمانينيات، قد مكنت بما لا يدع مجالا للشك، من تحسين العديد من المؤشرات الاجتماعية، فإن هناك العديد من السلبيات التي ما تزال مطروحة إلى اليوم، والتي لا يستهان بأهميتها.

وهو الأمر الذي أدى إلى التفكير في تأهيل اجتماعي أخذ صيغة عملية تمثلت في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلنها جلالة الملك في 18 ماي من سنة 2005. هذه المبادرة، التي تمثل استراتيجية لمكافحة الفقر، تقوم على مفهوم التنمية البشرية وعلى مقاربة تشاركية. ويمكن التاكيد بأنها تنخرط بقوة في إطار التزامات المغرب خلال قمة الألفية المنعقدة سنة 2000.

هناك ثلاث توصيات جوهرية لجعل هذه الاستراتيجية عملية أكثر :

- ينبغي أن تتلاءم مخططات العمل وبرامج محاربة الفقر مع أهداف الألفية من أجل التنمية. ولهذه الغاية يجب أن تكون هذه المخططات والبرامج مرقمة مرفوقة بمرام ومؤشرات محددة ومرقمة ؛
- أخذ مسألة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في مخططات العمل ؛
- دعم الأدوات الإحصائية من أجل إعداد تقارير جهوية حول أهداف الألفية من أجل التنمية. إن الغاية هي جعل أصحاب القرار على بينة من التطور المتباين للمؤشرات على المستوى المجالي.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1990	2001	2007	2015
المرمى 1 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ما بين 1990 و2015.	نسبة السكان ذوي الدخل اقل من دولار في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية (%)	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	3,5 3,5 3,5 1,2 5,7	2,0 2,0 2,0 0,3 4,0	0,6 0,5 0,6 0,1 1,2	1,75
	مؤشر هوة الفقر	المجموع	0,0271	0,0346	0,0192	0,0135
	حصة الخامس الأكثر فقرا من الساكنة في الاستهلاك النهائي.	المجموع	6,6	6,5	6,5	
المرمى 1 مكرر : الولوج إلى عمل منتج وشغل شريف للجميع بما فيهم النساء والشباب	المعدل المتوسط للتطور السنوي للناتج الداخلي الخام لكل نشيط مشتغل (%)			(2004-2000) 4,3	(2007-2000) 3,72	
	نسبة نشاط السكان (15 سنة فما فوق) (%)	المجموع الإناث الذكور		51,3 25,5 77,9	51,0 27,1 76,1	
	نسبة الأجراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (%)			(2001) 0,3	0,2	
	نسبة المستقلين ضمن السكان النشيطين المشتغلين (%)	المجموع الإناث الذكور		25,8 12,1 30,5	28,3 13,4 33,9	
	نسبة المساعدين العائليين ضمن السكان النشيطين المشتغلين (%)	المجموع الإناث الذكور		30,4 53,5 22,4	25,4 51,5 15,6	
المرمى 2 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع ما بين 1990 و2015.	نسبة الأطفال أقل من 5 سنوات الذين يعانون من نقص في الوزن (%)	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	(1992) 9,0 9,5 8,4 3,3 12,0	(2003) 10,2 10,4 10,0 6,5 14,0		4,5
	نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من الوحدات الحرارية (%)	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	(1985) 4,6 4,6 4,6 2,4 6,2	1,8 1,8 1,8 0,3 3,7	0,9 0,8 1,0 0,1 2,0	2,3
المرمى 3 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم ما بين 1990 و2015.	نسبة السكان ذوي الدخل اقل من 2 دولار في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية (%)	المجموع الحضري القروي	30,4 13,3 54,5	20,2 8,7 34,2	8,2 3,6 14,3	15,2

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1990	2001	2007	2015
المرمى 4 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون في الفقر المطلق والفقر النسبي ومن الهشاشة ما بين 1990 و2015.	معدل الفقر المطلق (%)	المجموع الحضري القروي	(1985) 12,5 6,8 18,8	(2004) 7,7 3,5 12,8	3,9 1,3 7,2	6,2
	معدل الفقر النسبي (%)	المجموع الحضري القروي	(1985) 21,0 13,3 26,8	(2004) 14,2 7,9 22,0	9,0 4,8 14,5	10,5
المرمى 5 : التقليص إلى النصف من عدم المساواة في النفقات ما بين 1990 و2015.	حصة 50% من السكان الأقل يسرا في النفقات العامة.	المجموع الحضري القروي	(1985) 24,2 23,5 28,8	23,4 24,2 28,7	23,6 27,7 23,7	
	حصة 10% من السكان الأكثر يسرا في النفقات العامة.	المجموع الحضري القروي	(1985) 31,7 31,8 25,3	32,1 30,9 25,9	33,1 33,7 25,9	
	حصة 10% من السكان الأقل يسرا في النفقات العامة	المجموع الحضري القروي	(1985) 2,6 2,4 3,2	(2004) 2,6 2,8 3,4	2,6 2,7 3,2	
المرمى 6 : تقليص الإقصاء الاجتماعي بثلاثة أرباع في أفق 2015.	نسبة السكان الحضريين القاطنين بمدن الصفيح أو في سكن عشوائي		(1994) 9,2	(2004) 8,2	6,5	
	نسبة البطالة بالوسط الحضري		15,8	19,5	15,4	
	نسبة الولوج إلى التأمين عن المرض	-	-	(2000) 16,2	33,0	
	حصة الأشخاص المعاقين من الساكنة (%)		-	(2004) 5		

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات	×		
نوعية المعلومة الجديدة	×		
القدرة على تتبع المعلومة الإحصائية	×		
القدرة على التحليل الإحصائي	×		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد	×		
آليات التتبع والتقييم	×		

لمحـــة عـن الوضعيـة

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق 2015		
من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد

حالة البيئة الملائمة			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 2 ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع

المرمى 7 : تعميم تمدرس الفتيات والفتيان بالتعليم الأولي في أفق 2015.

المرمى 8 : منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي في أفق 2015.

المرمى 9 : منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الثانوي الإعدادي في أفق 2015.

المرمى 10 : محو أمية النساء والرجال الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات.

تسعى الأهداف المسطرة، في قطاع التربية الوطنية، إلى تعميم التعليم الابتدائي والإعدادي، وتحسين جودته، وتأهيل القطاع الخاص، وتحقيق حكامة جيدة.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توسيع البنية المدرسية التحتية الموجودة، وتعزيز إجراءات دعم التمدرس، والدعم الاجتماعي والبيداغوجي للتلاميذ المحتاجين.

وبغية ضمان توفير تعليم جيد للجميع، فقد انصبت المجهودات على تحسين التعلمات في جميع مستويات التعليم، وعلى تقليص نسبة الهدر المدرسي ونسبة التكرار. وسوف تتابع الإصلاحات الجارية في الميدان البيداغوجي في نظام التقويم والتكوين الأساسي والمستمر للمدرسين، مع تعزيز تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وسيعطى اهتمام خاص للنهوض بجودة التعليم على صعيد المؤسسات المدرسية.

وبخصوص تحسين أشكال حكامة المنظومة التربوية، فقد انصبت الجهود على تحسين القدرة على تدبير الموارد البشرية والإدارية والمالية في جميع مستويات المنظومة التربوية، وفقا للتوزيع الجديد للمسؤوليات بين المصالح المركزية لقطاع التعليم المدرسي والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات والمؤسسات المدرسية.

1. الوضعية الحالية

لقد تحققت، في ميدان التعليم، مجهودات ملموسة على جميع المستويات :

أ. التعليم الأولي

تميز تطور أعداد التلاميذ الذين تابعوا تعليما أوليا ما بين 1999-2000 و2006-2007 بمرحلتين مختلفتين. فمن 1999-2000 إلى 2003-2004، عرف عدد التلاميذ المستفيدين من هذا التعليم تراجعا طفيفا مردّه أساسا إلى :

- انخفاض عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4-5 سنوات بسبب التحول الديمغرافي ؛
- القرار الصادر سنة 1998 القاضي بتحديد سن التمدرس في 5 سنوات ونصف بالنسبة للتعليم الابتدائي ؛
- بطء وتيرة إحداث مؤسسات التعليم الأولي في الأوساط القروية والأوساط المحيطة بالمدن.

وقد عرفت الفترة الممتدة من 2003-2004 إلى 2006-2007 ارتفاعا طفيفا. فبخصوص التعليم الأولي الصرف، ظلت الوضعية مستقرة خلال نفس الفترة. هذه الوضعية تفسر بعجز القطاع الخاص عن تلبية جميع الحاجيات في هذا المجال، وتفسر أساسا بغياب الشروط الملائمة التي يفترضها التعليم الأولي بالوسط القروي.

ب. التعليم الابتدائي

عرف التعليم الابتدائي بالمغرب عموما ارتفاعا ملحوظا في عدد التلاميذ، الذي انتقل من 3,7 مليون تلميذ في موسم 1999-2000 إلى أكثر من 3,9 مليون تلميذ في موسم 2006-2007، أي بمعدل زيادة سنوي يصل إلى 1,02%. وبالنسبة للفتيات، فقد انتقل عددهنّ من 1,6 مليون تلميذة إلى 1,8 مليون، أي بمعدل ارتفاع سنوي يصل إلى 1,76%. وبالوسط القروي، عرف عدد الأطفال المتمدرسين تزايدا سنويا بلغ 1,66%. وبالنسبة لفتيات هذا الوسط، كان الارتفاع أقوى حيث بلغ 2,76%.

ويقدر المعدل الصافي للتمدرس بالابتدائي ب93,5% في سنة 2006-2007، مقابل 87% في سنة 2003-2004، و79,1% في 1999-2000.

تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين

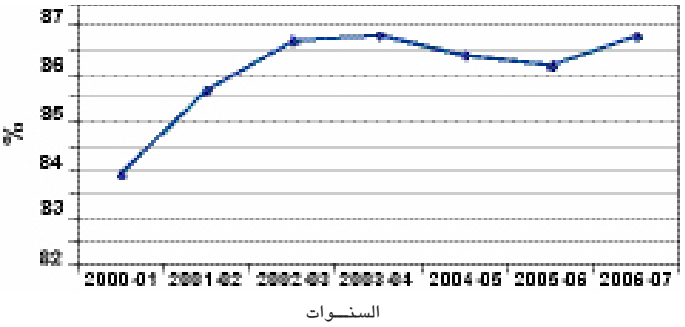

يعبر هذا التطور المتصاعد عن الجهود المبذولة من أجل الولوج إلى التمدرس خلال هذه المرحلة، وخصوصا لفائدة الفتيات. وبالفعل، فإن نسبة تمدرسهنّ بالوسط الحضري، قاربت عمليا نسبة الذكور. والأمر ذاته يصدق على الوسط القروي الذي تقلص فيه فارق التمدرس بين الجنسين، إذْ بلغت نسبة تمدرس الإناث 87,7% مقابل 94,6% بالنسبة للذكور.

هذه النتائج الهامة تضافرت في تحقيقها عدة تدابير منها : توفير المطاعم المدرسية وتوزيع الأدوات المدرسية والمقررات مجانا، والنقل المدرسي، وإدماج المعاقين إعاقة خفيفة في الأقسام العادية الخ. كما أن الدعم المقدم من طرف المجتمع المدني والتعاون الدولي كان مثمرا للوصول إلى هذه النتائج.

وقد سمح المجهود الجبار المبذول بتعزيز وتوسيع الشبكة المدرسية العمومية، وكذا ترميم الفضاءات المدرسية وتجديد تجهيزاتها. إلا أن الهدر المدرسي يظل مرتفعا بما أنه يمس ما بين 5% و7% من العدد المسجل.

ج. التعليم الثانوي الإعدادي

عرف تطور عدد التلاميذ بالوسط القروي، في التعليم الإعدادي، خلال الفترة ما بين 2000 و2007، ارتفاعا ملحوظا. حيث ارتفع عدد التلاميذ بأكثر من الضعف وبلغ 308.737 تلميذا، خلال موسم 2006-2007، مقابل 147.243 تلميذا خلال موسم 1999-2000. ويتعدى معدل الارتفاع السنوي 11%. وقد هم هذا التحسن الإناث بصفة خاصة حيث انتقل عددهنّ، على التوالي، من 42.608 تلميذة، إلى 109.213، بمعدل ارتفاع سنوي يناهز 15%. وعلى الصعيد الوطني، يبلغ معدل الارتفاع السنوي 4,8%. وبالنسبة للإناث، انتقل العدد من 0,4 مليون تلميذة إلى 0,6 مليون، أي بمعدل سنوي يبلغ 5,6%. علاوة على أن تكثيف شبكة المؤسسات المدرسية، وتوسيع بنيات دعم التمدرس، كانا حاسمين في تحقيق هذا الارتفاع (الداخليات، المطاعم المدرسية، المنح، النقل المدرسي، مصالح الصحة المدرسية).

2. الإكـراهـات

بالرغم من التقدم الذي يعرفه قطاع التربية والتعليم، كما تبيّن ذلك الإحصائيات، فإنه يظل عرضة للعديد من العوائق التي تحول دون تطوره الشامل، أهمها :

- الظروف السوسيو اقتصادية للأسر القروية ؛
- ندرة المؤسسات المدرسية وبنيات الدعم خصوصا بسبب المناطق الأكثر عزلة تضررا. وعلى سبيل المثال، 51% فقط من التلاميذ تشملهم خدمات المطاعم المدرسية ؛
- النقص في المنح التي تعطى لتلاميذ الإعدادي في الوسط القروي، وخصوصا بالنسبة للإناث ؛
- النقص في الاعتمادات الضرورية من أجل استصلاح البنيات التحتية للمؤسسات المدرسية ؛
- التأخر في تحقيق مشاريع الاستثمار بسبب بطء الإجراءات الإدارية ؛
- نقص التأطير الإداري والتربوي ؛
- المشاركة الضعيفة للقطاع الخاص داخل المدن، وغياب شبه تام بالوسط القروي (باستثناء بعض الأقسام التي تنشطها المنظمات غير الحكومية).

3. الاستراتيجيات الجديدة

أمام هذا الوضع، تم إعداد مخطط استعجالي من أجل تسريع وتيرة تطبيق إصلاح قطاع التربية والتكوين. هذا المخطط يستوحي مضمونه من الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية (12 أكتوبر 2007). ويتمحور حول 4 محاور أساسية :

- دعم تعميم التعليم ؛
- التحسين المتواصل لجودة التعليم ؛
- ترسيخ تحديث الحكامة على جميع المستويات ؛
- تطوير تدبير استراتيجي فعال للموارد البشرية.

وينطوي هذا المخطط الاستعجالي على عدد متماسك من المشاريع المستهدفة، الأساسية وذات الأولوية. وهو يسعى أساسا إلى تدارك التأخر الحاصل في تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين. كما يهدف إلى المساهمة في تحقيق الانسجام لتطوير المنظومات التربوية

الفرعية، وكذا لتغطية الأولويات في القطاعات الحيوية. ويمثل هذا المخطط الاستعجالي خارطة الطريق الحقيقية لأهم المشاريع والعمليات لقطاع التعليم المدرسي خلال السنوات القادمة. وعلى صعيد آخر، فإن الاستثمارات الهائلة التي وضعها نصب عينيه، تتعدى الإمكانيات التي يوفرها النمو العادي لتطور ميزانيات القطاع. وبالتالي سيلجأ إلى طلب مساهمات استثنائية من ميزانية الدولة، ومن مصادر وطنية أخرى، ومن مساهمات جديدة للمانحين الذين كانوا دائما مصاحبين لتطور قطاع التربية والتكوين.

وسوف يسمح نظام جديد مدعم لقيادة التنسيق والتتبع والتقويم، بقياس وضعية التقدم في كل لحظة، وقياس النتائج وقوة إنجاز هذا البرنامج، وإدخال التعديلات المناسبة، كلما اقتضى الأمر ذلك، في بداية كل سنة دراسية خلال تطبيقه.

وفي الختام، فالمغرب، مع بذله للجهود المادية المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، قد قوى الطابع النوعي اللازم لترسيخ مبادئ المواطنة، وللتحسيس بالمساواة بين الجنسين. وهكذا أدرج في البرامج التعليمية تدريس حقوق الإنسان، والتربية على المواطنة والتربية الأسرية.

إن الهدف الأقصى هو الوصول إلى نشر تربية إنسانية ضرورية لتشييد مجتمع مفتوح، حديث وديمقراطي.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1990	1994	2004	2007	2015
المرمى 7 : تعميم تمدرس الفتيات والفتيان بالتعليم الأولي في أفق سنة 2015.	– النسب الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي 4-5 سنوات :	(1991)				
	المجموع	40,5	39,4	50,1	59,7	100
	الذكور	55,2	54,5	60,2	68,2	100
	الإناث	25,1	23,6	39,6	51,0	100
المرمى 8 : منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي في أفق 2015.	– النسب الصافية للتمدرس بالابتدائي (6-11 سنة) :	(1991)				
	المجموع	52,4	60,2	87,0	93,5	100
	الذكور–الحضري	77,5	84,2	91,2	95,0	100
	الإناث–الحضري	71,7	79,8	89,8	92,1	100
	الذكور–القروي	48,8	55,7	88,5	94,6	100
	الإناث–القروي	22,5	30,1	78,5	87,7	100
	– نسبة التلاميذ الذين بدأوا السنة الأولى في التعليم الابتدائي، وأنهوا السنة الخامسة :			(2005)	(2006)	
	المجموع			68,6	70,8	100
	الذكور			68,8	70,4	100
	الإناث			68,1	70,9	100
المرمى 9 : منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الثانوي الإعدادي في أفق 2015.	– النسب الصافية للتمدرس بالتعليم الثانوي الإعدادي (12-14 سنة) :	(1991)				
	المجموع	17,5	20,2	31,9	43,4	100
	الذكور–الحضري	39,5	43,1	51,4	65,4	100
	الإناث–الحضري	31,9	37,5	52,3	65,6	100
	الذكور–القروي	3,4	4,6	14,3	61,2	100
	الإناث–القروي	1,1	1,6	8,9	15,6	100
	– نسبة التلاميذ الذين بدأوا السنة الأولى في التعليم الإعدادي، ووصلوا إلى السنة الثالثة			(2005)	(2006)	
	المجموع			79,7	78,6	100
	الذكور			75,8	74,9	100
	الإناث			84,2	82,9	100

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1990	1994	2004	2007	2015
المرمى 10 : محو أمية النساء والرجال الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات	– نسبة محو الأمية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات :	(1982)				
	المجموع	45,3	45	57	58,8	80,2
	الذكور	60,5	59	69,2	70,6	-
	الإناث	31,7	33	45,3	47,4	-
	الحضري	63,3	63	70,6	71,0	-
	القروي	28,2	25	39,5	41,9	-
	– نسبة التعلم للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة :	(1982)				
	المجموع	62,4	58	70,5	76,0	100
	الذكور	78,0	71	80,8	84,4	100
	الإناث	48,5	46	60,5	67,5	100

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات	×		
نوعية المعلومة الجديدة		×	
القدرة على تتبع المعلومة الإحصائية	×		
إمكانيات التحليل الإحصائي	×		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد		×	
آليات التتبع والتقييم	×		

لمحـــة عـن الوضعيـة

هل يتم الهدف في أفق 2015 ؟			
من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد	
حالة البيئة			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 3 النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

المرمى 11 : القضاء على الفوارق بين الجنسين، في سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، في حدود سنة 2005 إن أمكن ذلك، وفي كل أسلاك التعليم في أفق سنة 2015 على أبعد تقدير.

المرمى 12 : التقليص من الفوارق بين النساء والرجال في مجال التشغيل، والمساواة في الأجور، وولوج الموارد كالحصول على القروض والممتلكات والأراضي، إلخ.

المرمى 13 : بلوغ نسبة الثلث فيما يخص تمثيلية المرأة في مستويات التسيير للسلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي كل هيئات اتخاذ القرار.

المرمى 14 : إلغاء كل المقتضيات القانونية التمييزية ورفع التحفظات بخصوص اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز اتجاه النساء والتقليص بنسبة النصف من مظاهر العنف ضد النساء.

يرتبط الهدف الثالث من أهداف الألفية من أجل التنمية بكل القطاعات، كالفقر والتربية وصحة الأمومة والطفل، وبصفة عامة بكل مجالات الحياة العامة : من المجال الاقتصادي إلى السياسي، مرورا بالمجال الثقافي. ويستلزم النهوض بالمساواة بين الجنسين وتطوير استقلالية النساء تحولات اجتماعية عميقة في العديد من المجالات والقطاعات في إطار ثقافي أساسه الحداثة.

1. الوضعية الحالية والاتجاهات

يدل تطور المؤشرات المتوفرة، المتعلقة بالمرامي المذكورة على أن وضعية النساء بالمغرب قد عرفت تحسنا واضحا منذ التسعينيات. وأضحى دور النساء في كل المجالات أكثر وضوحا، واكتسب قيمة أكبر. ويتجلى هذا البروز، بشكل كبير، على مستوى التربية وولوج سوق الشغل لمختلف الموارد، وفي الحقلين السياسي والديني، وكذا على مستوى دوائر اتخاذ القرار. ويعتبر الوضع الحالي للمرأة جديدا في كل مظاهره، ويختلف جذريا عنه في الفترات السابقة، إن لم يكن على صعيد المكتسبات الكمية، فإن ذلك يظهر بالخصوص في تطور العقليات إزاء موضوع علاقة الرجل بالمرأة، وفي الآفاق التي بدأت بوادرها تتأكد.

أ. على مستوى التربية (المرمى 11)

أوشكت المنظومة التربوية على تحقيق هدف تعميم التعليم بالسلك الابتدائي حيث وصلت نسبة التمدرس 93,5% سنة 2007. فيما يشهد التعليم العالي حاليا، شبه تكافؤ تام بين الجنسين، إذ تمثل الفتيات نسبة 47% من مجموع عدد الطلبة، و52% من الحاصلين على دبلومات في السنة نفسها.

لكن، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال، تظل الفتيات في وضعية غير متساوية، حيث لا تتجاوز نسبة تمدرس الفتيات القرويات ما بين 12-14 سنة 43%، سنة 2007، مقابل متوسط معدل وطني لهذه الفئة العمرية يناهز 75%.

وإذا كانت نسبة الأمية قد قدرت بـ 41,2% في سنة 2007، بالنسبة للساكنة من عشر سنوات فما فوق، مع نسبة 29,4% لدى الذكور، فإنها تبلغ 52,6% لدى الإناث. وباعتبار وسط الإقامة، تبلغ نسبة الأمية 29% في الوسط الحضري، منها 38,5% لدى الإناث و19% لدى الذكور. كما تم تسجيل نسبة مقلقة بشكل كبير، بالوسط القروي حيث حددت في نسبة 58,1% (72,2%، لدى الإناث و43,5% لدى الرجال).

ولتشجيع تمدرس الفتيات في الوسط القروي، ومحو الأمية لدى النساء الراشدات، ينبغي القيام بعمل جبار على المستوى النوعي، وبالخصوص فيما يرتبط بالعلاقات بين الجنسين، وذلك خلال مراجعة الكتب المدرسية، ومحاربة الصور النمطية، وإدراج البعد النوعي في إعداد التقارير التشخيصية والتقييمية، ومخططات العمل والاستراتيجيات. وتشكل المدرسة أحد أهم مجالات إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وتنشئة الفتيات والأولاد، بما يميز بينهما من حيث الأدوار والهوية. وهي كذلك المجال المفضل لتحقيق القطيعة مع بعض الممارسات الاجتماعية القديمة التي تتضح رجعيتها.

ويتأكد دور المؤسسة الثقافية، باعتبارها وسيطا أساسيا، بالفعل، في عملية تسريع التطور الاقتصادي، وذلك بالانكباب بصورة أعمق على تطوير العقليات، مما من شأنه أن يتيح تعبئة شرائح واسعة من الساكنة بما فيها النساء، لأن تعبئة الرأسمال البشري ينبغي أن يشبع بالضرورة هذا السبيل.

ب. على مستوى المجال الاقتصادي (المرمى 12)

تظل نسبة النساء الأجيرات ضعيفة مقارنة بالرجال، لكون الأعمال المنزلية تصنف ضمن القطاع الغير التجاري، وبالتالي لا تدخل في الحسابات. وقد بلغت هذه النسبة 27,9% سنة 2000 و28,3% سنة 2004 و27,1% سنة 2007. ويعد معدل مساهمة النساء بالمغرب في مجموع الساكنة النشيطة واحد من بين خمسة معدلات الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية. وتشكل نصف المعدل العالمي 57,8%)) وأقل من نصف معدل البلدان ذات الدخل المتوسط في فئتها الدنيا (65,2%).

وقد انتقلت نسبة التشغيل بالمغرب من 45,9% سنة 2005 إلى 46%سنة 2007. وتقدر نسبة التشغيل بالوسط الحضري بنسبة 36,6% سنة 2005 مقابل نسبة 38% سنة 2007 أي 61,6% من الرجال مقابل 15,6% فقط من النساء. غير أن هذه النسب بلغت بالوسط القروي في الفترة بين 2005-2007 على التوالي 38% و37,1% بالنسبة للنساء، فيما بلغت 79,7% و78,6% بالنسبة للرجال. ومن جهة أخرى، يظهر توزيع نسبة التشغيل على المستوى الوطني حسب الجنس فوارق في ولوج النساء مجال النشاط الاقتصادي. وبالتالي فإن نسبة تشغيل النساء لا تتعدى 27,6% على الصعيد الوطني.

وتتجلى الفوارق المرتبطة بالنوع، بصورة أدق، في مجال الوضعية المهنية. حيث لم تهم وضعية المأجورين إلا نسبة 20,7% من النساء النشيطات سنة 2007 مقابل 79,3% من الرجال النشيطين. غير أن وضعية المساعدة الأسرية همت 54,6% من النساء في مقابل نسبة 45,4% فقط للرجال. أما المهن الحرة فشكلت نسبة النساء المشتغلات بها 13,8%، مقابل 86,2% بالنسبة للرجال. ولا يفسر هذا التفاوت بثقل المعايير الاجتماعية فقط، ولا بانعدام التربية والتكوين، ولكن أيضا، وخصوصا، بالصعوبة الكبيرة التي تصادفها النساء في الولوج إلى الأموال والأراضي، ووسائل الإنتاج بصفة عامة. فبنسبة 4,4% فقط من النساء، في الوسط القروي، تشتغلن مستغلات فلاحية، و0,6% فقط منهن في الوسط الحضري على رأس المقاولات، مقابل نسبة 2,7% للرجال. ويتضح من خلال ذلك أن النساء يتواجدن بكثرة في الأنشطة الاقتصادية الصغيرة غير الرسمية، والتي لا تتطلب استثمارا كبيرا.

تحصل 41% من النساء المأجورات على الحد الأدنى للأجور، مقابل 31% من الرجال. واذا كان القطاع العمومي يساوي بين الجنسين من حيث الأجور، فإن النساء يشغلن مناصب عليا اقل من الرجال. ويظل معدل أجور النساء اقل من مثيله لدى الرجال، رغم التطور الذي مافتئ يعرفه. ففي سنة 2004، كان معدل أجورالنساء، بالوظيفة العمومية، يمثل نسبة 80% من معدل أجور المستخدمين من الرجال، مسجلا ارتفاعا بنسبة 66% التي سجلت سنة 1990.

ومن أجل مواجهة هذه الوضعية، وتصحيح وضعية اللامساواة التي تنتج عنها، ينبغي تحقيق نمو اقتصادي، وخلق فرص الشغل، وكذا إرساء حكامة جيدة باعتبارها دعائم أساسية على المدى المتوسط والبعيد.

وفي إطار العمليات المنجزة، كان لتطوير الأنشطة المدرة للدخل نتائج جيدة جدا على مستوى خلق فرص الشغل. فقد مكنت هذه الأنشطة، من انطلاق دينامية وسيرورة للتنمية المحلية، حيث كانت أداة تحفيز وإدماج للساكنة في مشاريع التنمية. وقد ساهم الفاعلون الجمعويون، الذين يشتغلون بالأساس في مجال القروض الصغرى، بصورة كبيرة، في تحقيق العديد من المشاريع بتقديم الدعم التقني والإداري والمالي. ففي سنة 2005، أتاحت الجهود المبذولة خلق فرص الشغل وتوفير دخل لأزيد من 631.068 فردا، 65% منهم نساء، الاستفادة من تمويل عن طريق القروض الصغرى بلغ إجماليا 1,5 مليار درهم.

وينبغي الإشارة إلى أنه في إطار تطوير منظومة التمويل من أجل ضمان دمقرطة الولوج إلى السكن، وكذا تماشيا مع المقاربة الحكومية الجديدة في مجال تشجيع السكن الاجتماعي، تم إحداث صناديق ضمان توفر الضمان اللازم للمستفيدين من القروض التي تمنحها مؤسسات القرض لتمويل السكن الاجتماعي. وقد استفاد من هذه الضمانات الأشخاص ذووا الدخل غير القار، من بينهم نسبة مهمة من النساء.

وبالنظر إلى التفاوت الكبير، الحاصل في نسب النشاط وفي الأجور، فإن المرمى 12 قد لا يتحقق في أفق سنة 2015، إذا لم تدرج المقاربة بالنوع بصورة منتظمة وآلية في مجموع البرامج والاستراتيجيات التي تهم التشغيل، مع ضبط الإجراءات المؤكدة الخاصة بكل مؤشر من المؤشرات المرتبطة بها.

ج. على مستوى المجال العمومي (المرمى 13)

ماهي مكانة المرأة في الهيئات المسيرة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي هيئات اتخاذ القرار؟، لقد وصلت أربع نساء إلى السلطة التنفيذية في سنة 1993، وفي2007 أصبح عدد النساء في الحكومة 7، أي ما يعادل نسبة 20,59% من مجموع الوزراء، كما أن النساء حاضرات في البرلمان، حيث يمثلن نسبة 10,5% من مجموع النواب. ويشكل هذا النجاح المهم بداية لعهد

جديد، لأن النساء، على الرغم من تواجدهن الكبير بالجامعة، يشغلن القليل من الوظائف الإدارية واتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية، بل أصبحت النساء حاضرات حتى في وظائف السلطة التي كانت إلى عهد قريب من نصيب الرجال بنسبة 100%. وبرز ظهورهن كذلك في مناصب المسؤولية بالحقل الديني. ولهذا النجاح دلالات عديدة، حيث يشكل رسالة قوية في مواجهة التمثلات التقليدية والممارسة الثقافية السائدة.

د. على مستوى الترسانة القانونية (المرمى 14)

لقد همت الإصلاحات التشريعية، التي شرع فيها سنة 1990، مدونة التجارة (الفصل 35)، وظهير الالتزامات والعقود (الفصل 729)، وقانون المسطرة المدنية ومدونة الشغل والقانون الجنائي (الفصل 418) المتعلق بالزنا وقانون المساطر الجنائية ومدونة الحالة المدنية (سنة 2002)، وتهدف هذه الإصلاحات إلى إلغاء المقتضيات القانونية التمييزية وتبرهن على الإرادة من أجل مكافحة كل أشكال العنف ضد النساء. ويندرج في هذا الإطار إصلاح مدونة الأسرة سنة 2004، وقانون الجنسية سنة 2006. وقد أحدث دخول مجموع هذه الإصلاحات حيز التنفيذ، تغييرا لفائدة مبادئ العدالة والمساواة، وتحسنا واضحا في المؤشرات المرتبطة بها، كسن الزواج ونسب الطلاق وتوزيع الممتلكات خلال الفترة ما بين 2005 و2007.

كما أن إجراءات الانخراط في اتفاقية القضاء على كل أشكال العنف ضد النساء جارية. وينبغي الإشارة إلى أنه تم تبني مقاربة جديدة، في التعبئة ضد العنف الممارس على النساء، على المستوى الوطني، بشراكة مع المجتمع المدني. كما تم وضع منظومة للإعلام قصد تجميع كل المعلومات التي تهم هذا الجانب بشراكة مع جميع المصالح العمومية المعنية.

2. الاكـراهـات

وتهم خمسة محاور :

- العمل السياسي من أجل تنفيذ استراتيجية وطنية تخص العدالة والمساواة : ميزانية حسب مقاربة النوع ؛
- تطوير منهجية موحدة بخصوص المقاربة بالنوع ؛
- تنسيق الجهود قصد الانسجام والتكامل بين كل التدخلات ؛
- توفير الوسائل الضرورية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، والمؤسسات الكفيلة بتنسيق كل العمليات الموجهة لفائدة النساء، وتتبعها والعمل على تنفيذها وتقديم تقاريرعنها لدى مختلف الهيئات (الهيئة العليا للمرأة) ؛
- تفعيل الجانب السوسيوثقافي الذي من شأنه أن يشجع على نشر ثقافة المساواة، ومحاربة الصورة النمطية للمرأة المغربية باعتماد مختلف قنوات التواصل الوطنية والمحلية على حد سواء.

3. التـوصيـات

قصد تحقيق الأهداف التي ترمي إلى المساواة بين الجنسين، ينبغي على مختلف المتدخلين وضع استراتيجية تعتمد المؤشرات الكفيلة بتحسين مختلف المرامي المرتبطة بهدف المساواة في أفق 2015.

وتهم هذه التوصيات :

1. وضع استراتيجية تعتمد مؤشرات ينبغي تحقيقها كل سنة من أجل تحسين مرامي أهداف الألفية من أجل التنمية ؛
2. دعم تطبيق مقتضيات الاستراتيجية الوطنية في مجال العدل والمساواة بين الجنسين ؛
3. جعل التحليل بالنوع أمرا منتظما وإدراج البعد النوعي في الوظائف من خلال مخططات عمل قطاعية ؛
4. إعطاء المقاربة بالنوع بعدا مجاليا على مستوى مخططات التنمية المحلية ؛
5. دعم سيرورة إدماج مقاربة النوع في الميزانية الوطنية والميزانيات المحلية ؛
6. تطوير أنظمة للتتبع والتقييم في مجال النوع، وفي إعداد الإحصائيات والأبحاث والدراسات.

ويمكن على المدى القصير القيام بالإجراءات التالية :

- إدراج المساواة في الحقوق الميدانية في الدستور على غرار المساواة في الحقوق السياسية ؛
- العمل على تحقيق الانسجام بين الترسانة القانونية والاتفاقيات الدولية، ومن بينها اتفاقية القضاء على كل أشكال العنف ضد النساء CEDAW وتكريس المعايير الدولية فيها على المعايير الوطنية ؛
- دعم المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 ؛
- اللجوء إلى التمييز الإيجابي لتصحيح الفوارق بين الرجال والنساء في تمثيلية النساء على مستوى كل الهيئات والمؤسسات العامة ؛
- تطبيق الميثاق المتعلق بوسائل الإعلام لتقديم برامج ترفع من قيمة المرأة وتحسن صورتها قصد التأثير في العقليات وكل مقاومة للتغيير، وكذا قصد الوصول إلى كل شرائح المجتمع.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1990	2007	2015
المرمى 11 : القضاء على الفوارق بين الجنسين، في سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، في حدود سنة 2005 إن أمكن ذلك، وفي كل أسلاك التعليم في أفق سنة 2015 على أبعد تقدير.	– العلاقة فتيات / أولاد في التعليم : الابتدائي الإعدادي الثانوي العالي	(1991-1990) 66 69 66 56	 87 81 94 84	
المرمى 12 : التقليص من الفوارق بين النساء والرجال في مجال التشغيل، والمساواة في الأجور.	– نسبة النساء المشتغلات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي : • الفلاحة والغابات والصيد • الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية • البناء والأشغال العمومية • التجارة • النقل والتخزين والتواصل • الإصلاح • الإدارة العامة • خدمات اجتماعية خاصة بالجماعة • خدمات أخرى	(2000) 36,2 37,6 0,7 7,6 4,4 0,1 18,5 34,5 32,1	 39,1 31,7 0,8 9,0 7,4 0,6 18,7 38,6 28,9	
	– نسبة النساء في الساكنة النشيطة المشتغلة : • المأجورون • المستقلون • المشغلون • المساعدة الأسرية • متعلم مهنة • شريك أو عضو في تعاونية • وضعية أخرى • غير مصرح به	 22,1 14,3 6,6 48,7 14,9 7,5 33,7 -	 20,7 13,8 6,8 54,6 10,8 10,3 40,8 -	
	– نسبة النساء المأجورات بالقطاع غير الفلاحي (الوسط الحضري)	(2000) 75,4	 83,5	
	– نسبة النساء المأجورات بالقطاع غير الفلاحي (الوسط القروي)	(2000) 28,0	 44,8	
	– نسبة النساء ضمن العاطلين عن العمل	(2000) 25,7	 27,3	

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1990	2007	2015
المرمى 13 : بلوغ نسبة الثلث في ما يخص تمثيلية المرأة في مستويات التسيير للسلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي كل هيئات اتخاذ القرار.	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء بالبرلمان	(1997) 0,7	10,5	
	نسبة النساء من بين الوزراء	5,1	20,6	
	نسبة النساء في القضاء	19	19,4	
	نسبة النساء من بين الأطر العليا والمهن الحرة	25,3	(2002) 25,7	
	نسبة النساء من بين المديرين في الإدارة العمومية	9,8	(2004) 11,1	
المرمى 14 : التقليل بالنصف من العنف تجاه النساء	عدد القضايا التي توجد فيها النساء مدعيات بمحاكم الدار البيضاء		(1999) 5368	
	نسبة الرجال المتهمين في هذه القضايا (%)		(1999) 78	

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات	×		
جودة المعلومات المحينة		×	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		×	
القدرة على التحليل الإحصائي		×	
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد		×	
آليات التتبع والتقييم			×

لمحـــة عـن الوضعيـــة

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق سنة 2015 ؟

المرامي 11-13-14

من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد

حالة البيئة

جيدة	متوسطة	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

المرمى 12

من المحتمل	**على الأرجح**	من المستبعد

حالة البيئة

جيدة	**متوسطة**	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 4 التقليص من وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات

المرمى 15 : التقليص بنسبة الثلثين من معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات بين 1990 و2015.

1. الوضعية الحالية

يظل مستوى وفيات الأطفال دون 5 سنوات، بالمغرب، مرتفعا نسبيا على الرغم من الانخفاض الهام حيث انتقل من نسبة 76‰ سنة 1992 إلى نسبة 47‰ سنة 2004. ولبلوغ هذا المرمى، ينبغي لهذا المعدل أن يبلغ 28‰. ويظهر التحليل حسب المراحل العمرية، أن انخفاض معدل الوفيات كانت هامة بالنسبة للفئة ما بين سنة و5 سنوات فيما لم تتطور إلا قليلا في فترتي الولادة (أقل من شهر) وما بعدها (بين شهر و12 شهرا).

ويمكن تفسير هذه النتائج بما قدمته بعض البرامج الخاصة بصحة الطفل، والتي كان لها تأثير إيجابي على الفترة العمرية مابين سنة و5 سنوات، وبدرجة أقل لدى الفئتين العمريتين لأقل من شهر والسنة الأولى بعد الولادة.

ويبدو بوضوح أن وسط الإقامة يعتبر من بين أهم عوامل التفاوتات في معدل الوفيات بين الأطفال دون 5 سنوات، مهما كانت الفئة العمرية المعتبرة، وكيفما كان جنس الطفل. ويزيد في حدة هذه التفاوتات المستوى التعليمي للأم ومستوى الفقر.

2. التقدم في تحقيق الهدف

بالرغم من التقدم الهام في الفترة ما بين 1979-1980 و1997 في تقليص وفيات الأطفال (دون 5 سنوات) بنحو الثلثين وانخفاض بلغت نسبته 8,9% سنويا ما بين 1987 و1998، يظل الاتجاه العام متسما بالركود، كما أظهر ذلك البحث المنجز سنة 2003-2004. إضافة إلى أن هذا الانخفاض كان أكثر أهمية بالنسبة للأطفال ما بين سنة و5 سنوات من الأطفال دون السنة.

وهذه النتائج المسجلة، هي ثمرة المجهودات المبذولة لفائدة الطفولة المبكرة، من خلال برامج خاصة بصحة الطفل. هذه البرامج ذات أهداف وقائية وتحسيسية، وبعضها الآخر ذو طابع علاجي.

ومن بين هذه البرامج، البرنامج الوطني للتلقيح الذي مكن من القضاء على مرض التيتانوس لدى الأطفال بعد الولادة، والذي يعد كأحد أسباب وفيات الأطفال خلال الشهر الأول، ومن التقليص من الوفيات الناتجة عن أمراض الحميراء والسعال الديكي. أما برنامج محاربة أمراض الإسهال، فقد مكن من تقليص الوفيات المرتبطة بهذه الأمراض بشكل ملموس.

وقد ساهمت تدخلات أخرى في التخفيض من الوفيات من قبيل التشجيع على الرضاعة الطبيعية ومحاربة سوء التغذية، والمشاكل التي يسببها نقص الفيتامينات (فيتامين A وD) ومادتي الحديد واليود.

ومن أجل تمكين الأطفال من نمو متوازن وتسريع وتيرة التقليص من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، اعتمدت وزارة الصحة برنامجا للتكفل المندمج بأمراض الطفل كبديل للبرامج العمودية.

3. الإكـراهـات

إن أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة محددات أساسية، لا ترتبط فقط بالمنظومة الصحية، بل هي ذات طابع سوسيو اقتصادي وديمغرافي وثقافي. لكن تجب الإشارة إلى أن ثلث حالات الوفيات اعتبر نتيجة قصور المنظومة الصحية، وهو السبب المذكور مباشرة (صعوبات ذات طبيعة جغرافية ومالية في الولوج إلى العلاج، ومستوى جودة الخدمات).

وتجدر الإشارة، أيضا، أن المقاربة العمودية للبرامج الصحية كما جرى بها العمل حتى نهاية التسعينات، والبطء في تعميم استراتيجية التكفل المندمج بأمراض الطفل، كانا سببا في نقص جودة الخدمات المقدمة للأطفال المرضى. ومن شأن هذا العنصر أن يفسر البطء المسجل في انخفاض وفيات الأطفال، في مرحلة ما بعد الولادة، كما يدل على استقرار معدلات الوفيات المرتبطة بالالتهابات التنفسية الحادة، والتي من المعروف، أن جودة الوقاية تساهم في الحد منها. ويضاف إلى ذلك، أن برامج صحة الأم والطفل لم تكن تولي فترة ما بعد الولادة، الاهتمام اللازم.

ومن بين الإكراهات القوية التي تم رصدها، الفقر والأمية والعيش في ظروف صحية غير سليمة.

4. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

اعتبارا لمستوى وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ينبغي للمغرب أن يعتمد على استثمارات هامة لتحقيق الهدف في أفق سنة 2015.

ووفق هذا المنظور، وضعت الحكومة المغربية مخطط عمل وطني للطفولة تماشيا مع تصريح «من أجل عالم جدير بأطفاله»، للفترة ما بين 2006 و2015، والذي تعد الصحة إحدى مكوناته الأساسية. ولهذه الغاية، وضعت وزارة الصحة التقليص من وفيات الأطفال كأحد أهداف مخطط العمل للفترة 2008-2012. وفي هذا الإطار، يرتقب تفعيل الإجراءات التالية :

- تعميم برنامج التكفل المندمج بأمراض الطفل، مع إدخال مكون «طفل سليم» منذ الأسبوع الأول بغاية تحسين جودة العلاجات المقدمة للأطفال ؛
- تثبيت ودعم برنامج التلقيح، بإدخال مضادات جينية جديدة، وكذا بدعم محاربة النقص في بعض المواد المغذية ؛
- دعم المكون المرتبط بمرحلة ما قبل الولادة في برنامج «أمومة بدون مخاطر» مع إحداث وحدات جهوية لطب المواليد ؛
- تحسين تدبير الموارد البشرية، وتوحيد العلاجات المقدمة للأطفال سواء على مستوى الخدمات المتنقلة أو في الوسط الاستشفائي، وبالأخص بالنسبة للمواليد الجدد ؛
- توسيع التغطية الصحية في الوسط القروي، وتحسين استمرارية العلاجات مع مأسسة نظام مرجعي ؛
- تطبيق نظام المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة بعد دخول التأمين الصحي الإجباري حيز التنفيذ منذ شتنبر2005 ؛
- تحسين حكامة المنظومة الصحية على كل المستويات؛
- تنفيذ برامج للحد من الفقر.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1982 1991	1994 2003	2015
المرمى 15 : التقليص بنسبة الثلثين من معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات بين 1990 و2015.	معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (بالألف)	المجموع الذكور الأناث الحواضر القرى	76(*) 88 80 59 98	47(**) 59 48 38 69	19 22 20 15 25
	معدل وفيات الأطفال أقل من سنة (بالألف)	المجموع الذكور الأناث الحواضر القرى	57(*) 69 57 52 69	40(**) 51 37 33 55	14 17 14 13 17
	معدل وفيات المواليد أقل من شهر (بالألف)	المجموع الذكور الأناث الحواضر القرى	31(*) 39 29 30 36	27(**) 33 23 24 33	7 10 7 7 9
	معدل وفيات الأطفال ما بين سنة و5 سنوات (بالألف)	المجموع الذكور الأناث الحواضر القرى	20(*) 20 24 7 31	7(**) 8 11 5 15	4 4 6 2 7
	نسبة الأطفال الذين تلقوا كل التلقيحات اللازمة (%)	 المجموع الذكور الأناث	(1992) 75,7 75,5 76,0	(2004-2003) 89,1 86,8 91,2	 95,0 95,0 95,0
	معدل الانزلاق ما بين التلقيح الأول والثالث(السعال الديكي والشلل) (%)	 المجموع الذكور الأناث	(1992) 12,4 12,9 11,9	(2004-2003) 2,7 2,5 2,8	<4
	نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة (%)	 المجموع الذكور الأناث	(1992) 79,8 79,7 79,9	(2004-2003) 90,4 88,2 91,2	 95,0 95,0 95,0
	نسبة الرضاعة الطبيعية دون الاستعانة بالحليب الصناعي حتى ستة أشهر (%)	المجموع	(1992) 51	(2004-2003) 32	

(*) 1991-1987
(**) 2003-1999

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات	×		
جودة المعلومات المحينة		×	
القدرة على تتبع المعلومة الإحصائية		×	
القدرة على التحليل الإحصائي	×		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد	×		
آليات التتبع والتقييم		×	

لمحـــة عـن الوضعيـــة

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق سنة 2015 ؟		
من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد

حالة البيئة الملائمة			
قوية	**متوسطة**	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 5 تحسيـن صحــة الأمومــة

المرمى 16 : التقليص بثلاثة أرباع من معدل وفيات الأمهات ما بين 1990 و2015.

المرمى 17 : السهر على صحة إنجابية تتخذ فيها القرارات بصفة مشتركة ما بين الرجال والنساء.

1. الوضعية الحالية

أبرز البحثان الوطنيان اللذان أنجزا سنتي 1992 و2003، أن معدل وفيات الأمهات قد انخفض إلى 227 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي، في الفترة ما بين 1995 و2003، مقابل معدل 332 لكل 100.000 مولود حي ما بين 1985 و1991. وقد انتقل هذا المعدل في الوسط الحضري من 284 حالة وفاة إلى 187، وفي الوسط القروي من 362 إلى 267 حالة وفاة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من هذا الاتجاه نحو الانخفاض في وفيات الأمهات، فإن هذه الأرقام تظل نسبيا مرتفعة، وتشكل بالتالي، تحديا حقيقيا ينبغي مواجهته خلال السنوات المقبلة.

وحسب نفس البحث المنجز سنة 2003-2004، حول الساكنة والصحة العائلية، فقد عرف المؤشر التركيبي للخصوبة انخفاضا ملحوظا بين سنتي 1990 و2004 إذ انتقل من معدل 4 أطفال لكل امرأة إلى 2,5 على المستوى الوطني. ويبلغ في الوسط الحضري، معدل 2,1 طفل لكل امرأة في مقابل 3 أطفال بالوسط القروي.

تطور معدل وفيات الأمهات ما بين 1985-1991 و 1995-2003 (لكل 100.000 مولود حي)

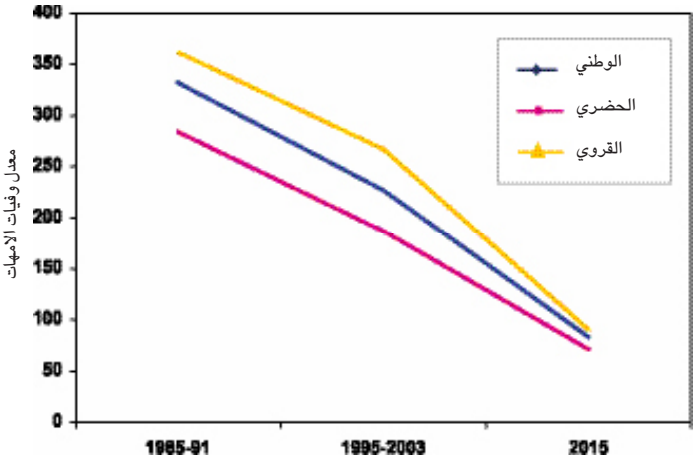

وبخصوص التخطيط العائلي، ارتفع معدل استعمال وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات (15-49 سنة) منتقلا من 42% سنة 1990 إلى 63% سنة 2004. ويبين المبيان التالي هذا التطور الإيجابي :

تطور معدل استعمال وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات (15-49 سنة) حسب خمس بحوث مختلفة

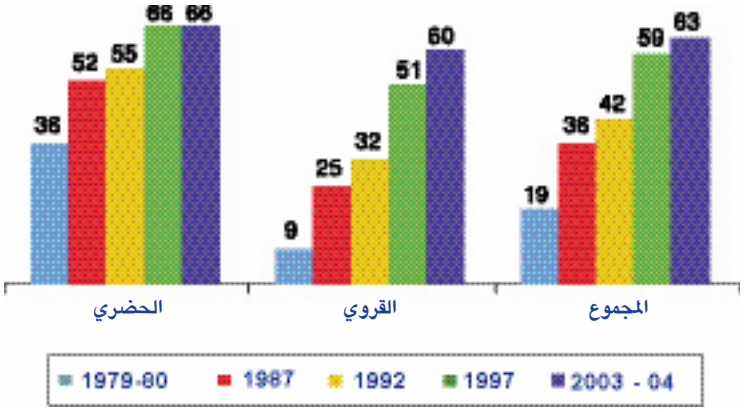

فإضافة إلى الانخفاض الهام في المؤشر التركيبي للخصوبة، والتزايد الملموس في استعمال وسائل منع الحمل، فقد تم تحقيق تقدم كبير في مجالات عدة من أجل تقليص وفيات الأمهات ومنها على الخصوص :

- التغطية المهمة بالفحوص الطبية خلال فترة ما قبل الحمل وما قبل الولادة ؛
- الولادة في أماكن تخضع للمراقبة الطبية وتتبع صحة الطفل بعد ولادته ؛
- نسبة الولادات القيصرية.

وبالفعل، يستنتج من نتائج البحث الوطني لسنة 2003-2004 أن :

– 68% من النساء الحوامل لجأن إلى الاستشارة الطبية قبل الولادة (85% بالوسط الحضري و48% بالوسط القروي) ولم تبلغ هذه النسبة سوى 56% من النساء الأميات بينما تصل إلى 94% بالنسبة للنساء اللائي بلغن مستوى التعليم الثانوي فما فوق ؛

- نسبة الولادات تحت إشراف طبي أو شبه طبي انتقلت من 31% في الفترة ما بين 1987 و1991 لتبلغ63% ما بين 1999 و2003. وبلغت هذه النسبة 49% فقط بين النساء الأميات مقابل 94% لدى النساء الائي بلغن مستوى التعليم الثانوي فما فوق ؛
- نسبة الأمهات اللائي قمن بفحص طبي بعد الولادة بلغت 65% (87% في الوسط الحضري و42% في الوسط القروي) ؛
- نسبة الولادات بعملية قيصرية بلغت 5,4% (9,1% في الوسط الحضري و1,6% في الوسط القروي).

وينبغي الإشارة إلى أن أسباب ضعف اللجوء إلى الخدمات الصحية راجع إلى صعوبات الولوج التي تحول دون الاستفادة من هذه الخدمات وإلى الأمية ومشاكل سوسيوثقافية واقتصادية.

2. الإكـراهـات

الإكراهات المرتبطة بالمنظومة الصحية :

- نقص في مهنيي الصحة (من الناحية العددية والنوعية ومن حيث التفاوت حسب الوسط الجغرافي) ؛
- جودة العلاجات المستعجلة المرتبطة بالتوليد؛
- ضعف استعمال دور الولادة بالوسط القروي ؛
- نقائص منظومة الإعلام والتربية والتواصل؛
- ضعف ميزانية البرنامج.

الإكراهات الخارجية عن المنظومة الصحية :

- الظروف السوسيواقتصادية والجغرافية؛
- الأمية والعزلة الجغرافية...؛
- ضعف المشاركة الجماعاتية.

3. محاور استراتيجية

ان مخطط العمل الوطني المعتمد من طرف وزارة الصحة للتقليص من وفيات الأمهات والمواليد الجدد، وانسجاما مع خريطة الطريق لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، يرتكز على ثمان محاور استراتيجية تم تحديدها من طرف وزارة الصحة :

أولا : دعم الموارد البشرية وترشيد تدبيرها ؛

ثانيا : توسيع قاعدة الاستفادة من خدمات صحة الأم والطفل ؛

ثالثا : تأهيل العدة التقنية ؛

رابعا : ترشيد تنظيم المصالح الصحية ؛

خامسا : إشراك جميع الفاعلين المعنيين ؛

سادسا : وضع إستراتيجية فعالة في ميدان الإعلام والتربية والتواصل حول صحة الأمومة ؛

سابعا : إشراك مهنيي الصحة بالقطاع الخاص ؛

ثامنا : دعم البحث العملي الميداني.

وقد وضعت الحكومة سنة 2008 تحديا يتمثل في بلوغ هدف 50 وفاة لكل 100.000 مولود حي في أفق سنة 2012، وتعبئة الموارد اللازمة لبلوغه، مع تركيز الجهود على المحاور الثلاثة الآتية :

- تحسين ظروف الولوج إلى العلاج ؛
- تحسين جودة العلاجات المقدمة ؛
- تحسين الحكامة.

ومن المقرر في هذا الإطار القيام بالعديد من العمليات،أهمها :

- تثبيت ودعم برنامج «أمومة بدون مخاطر» وبرنامج «التخطيط العائلي» ؛
- الاستمرار في تحسين مكوّن الولادة الحديثة والجوانب السوسيولوجية وبالأخص ما يرتبط بأمراض النساء في برنامج «أمومة بدون مخاطر» ؛
- تأهيل التجهيزات والعدة التقنية، وتوفير الأدوية الأساسية بالمراكز العلاجية التي تقدم خدمات صحة الأم والطفل وتحسين وسائل النقل ؛
- الاستمرار في دعم الموارد البشرية عددا وتخصصات (أخصائيي التوليد والإنعاش وأطباء الأطفال والمولدات والممرضات وأخصائيي التخدير) ؛
- الاستمرار في تحسيس المجتمع بالمخاطر المرتبطة بالحمل والولادة ؛
- تطوير العمل ما بين القطاعات والشراكة مع الجامعات والقطاعات الوزارية والقطاع الخاص والجماعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1991-1987	2003-1999	2007*	2015
المرمى 16 : التقليص بثلاثة أرباع ما بين 1990 و2015 من نسبة وفيات الأمهات	معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 مولود حي	المجموع	(1991-1985) 332	(2003-1995) 227		50
		الحضري	284	187		40
		القروي	362	267		60
	نسبة النساء اللواتي قمن ،على الأقل، باستشارة طبية واحدة قبل الولادة (%)	المجموع	33	68		80
		الحضري	61	85		95
		القروي	18	48		60
	نسبة الولادات تحت إشراف مهنيين مؤهلين (%)	المجموع	31	63		80
		الحضري	64	85	59,4	95
		القروي	14	40		60
	نسبة الولادات القيصرية (%)			5,4	5,7	8,9
	نسبة النساء اللواتي قمن، على الأقل، باستشارة طبية واحدة بعد الولادة (%)	المجموع		65		80
		الحضري		87		95
		القروي		42		60
المرمى 17 : العمل على تكريس صحةإنجابية يتخذ فيها الرجال والنساء قرارتهم بصورة مشتركة	نسبة الولادات المتباعدة من 7 إلى 17 شهرا	المجموع	10,4	7,2		
		الحضري	10,3	5,6		
		القروي	10,5	8,6		
	معدل استعمال وسائل منع الحمل	المجموع	(1992) 42	(2004-2003) 63		65
		الحضري	55	66		65
		القروي	32	60		65
	الحاجيات الغير ملبات من التخطيط العائلي (%)			(2004-2003) 10		

* لا تشمل إحصائيات 2007 القطاع الخاص.

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات		×	
جودة المعلومات المحينة		×	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		×	
القدرة على التحليل الإحصائي	×		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد	×		
آليات التتبع والتقويم		×	

لمحـة عـن الوضعيـة

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق سنة 2015 ؟

من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد

حالة البيئة

جيدة	متوسطة	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 6 محاربة مرض فقدان المناعة (السيدا) وحمى المستنقعات وأمراض أخرى

المرمى 18 : وقف انتشار فيروس مرض السيدا والبدء في عكس الاتجاه في أفق سنة 2015.

المرمى 19 : القضاء على مرض حمى المستنقعات في 2006.

المرمى 20 : التحكم في داء السل والبدء في عكس الاتجاه الحالي.

1. الوضعية الحالية

• مرض فقدان المناعة

تظل نسبة انتشار فيروس السيدا في مستوى ضعيف بالمغرب، كما تدل على ذلك نتائج المراقبة المنظبطة المنجزة سنويا على النساء الحوامل، في كافة أنحاء البلاد. وقد بلغت هذه النسبة 0,08% سنة 2007، حيث ظلت شبه مستقرة سنويا منذ سنة 2000.

تطور معدل حاملات فيروس السيدا بين النساء الحوامل منذ سنة 1994 بالمغرب (%)

ومنذ إدماج الفئات السكانية الأكثر تعرضا لمخاطر الإصابة بالداء في نظام المراقبة المنظبطة، تم تسجيل ارتفاع لدى ممتهنات الجنس (2,5% سنة 2007)، ولدى السجناء من الذكور 0,6%، وهذا ما يؤكد تمركز الداء في المجموعات الأكثر عرضة للإصابة.

ومنذ تسجيل أول حالة للإصابة بمرض السيدا سنة 1986، وصل العدد المتراكم لحالات الإصابة بالمرض إلى 2548 مصابا سنة 2007، إذ سجل المرض تزايدا منتظما منذ سنة 1993، وخصوصا في بعض جهات البلاد. وقد سجلت 67% من الحالات بين سنتي 2001 و2007 مقابل 33% بين سنتي 1986 و2000.

ويظل الانتقال الجنسي للمرض الأكثر انتشارا، بحيث ارتفعت نسبته لتبلغ 83% خلال الفترة 2001-2007 مقابل 24% بين 1986 و1990. وإذا مثلت نسبة النساء بين المصابين بالمرض 19% في الفترة ما بين 1986 و1990، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى 47% في الفترة ما بين 2003-2007. وهذا ما يشهد على تأنيث المرض، على غرار ما يحدث في باقي أنحاء العالم.

وقد تم تسجيل تحول في النمط الجيني لأصول الفيروس خلال السنوات الأخيرة، حيث أظهرت الدراسة حول هذا النمط التي تم القيام بها ما بين سنتي 2001 و2005، بروزا ملموسا لأنماط جزئية (non-B) تمثل 34% من الأنماط الجزئية لفيروس مرض فقدان المناعة المنتشرة.

تطور معدل حاملات فيروس السيدا لدى ممتهنات الجنس ما بين 2001-2007 (%)

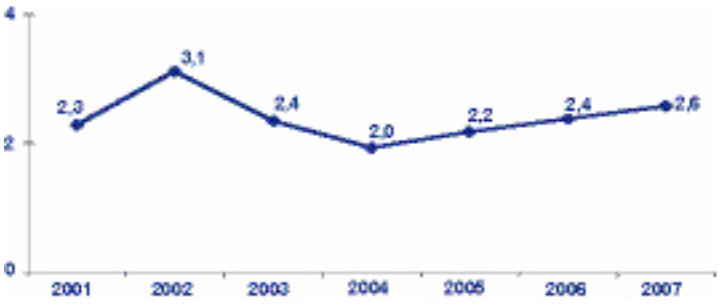

إن انتشار الأمراض المنقولة جنسيا يظل مرتفعا، إذ تعد هذه الأمراض من بين أهم الدوافع للاستشارات الطبية على مستوى مؤسسات الصحة الأساسية، خاصة عند النساء. وقد أظهرت دراسة أنجزت سنة 2005 مخاطر هامة تخص انتقال فيروس مرض المناعة والسيدا، عن طريق تناول المخدرات بالحقن (تبادل الحقن)، وتعدد الشركاء دون استعمال وسائل وقائية. وحسب آخر التقديرات، فإن عدد الأشخاص حاملي فيروس نقص المناعة قد انتقل من 14.500 سنة 2003 إلى 22.300 في آخر سنة 2007.

• داء السـل

يظل داء السل أحد المشاكل للصحة العمومية بالمغرب إذ تم تسجيل 26.099 حالة جديدة سنة 2006، أي ما يمثل نسبة 85 حالة متراكمة لكل 100.000 نسمة سنويا. فبالمغرب يصيب هذا الداء الشباب بصفة أكثر، حيث أن نسبة 70% من حالات الإصابة تهم الفئة العمرية 15-45 سنة، كما أن 57% من هذه الحالات تهم

الذكور. والملاحظ أن هذا الداء ينتشر بنسب أكثر في الأوساط الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ورغم استعصاء الداء، فإن نسبة السل الرئوي ذي المجهرية الإيجابية يوحي بانخفاض في انتقال عصية كوش وسط الساكنة منذ سنة 1996 (سنة الارتفاع الأقصى).

وقد حقق المغرب الهدف المرسوم، وبلغ المرمى 20، المتمثل في كشف أزيد من 80% من حالات السل الرئوي ذي المجهرية الايجابية وعلاج أزيد من 85% من الحالات باستعمال استراتيجية العلاج لمدة قصيرة تحت المراقبة المباشرة (DOTS).

- **مرض حمى المستنقعات**

منذ انطلاق برنامج محاربة مرض حمى المستنقعات سنة 1965، انتقل عدد الحالات المسجلة من 30.893 إلى 64 حالة سنة 1978. وعرفت هذه الفترة القضاء نهائيا على النوع المسمى (Plamodium falciparum)، حيث تعود آخر حالة مسجلة إلى سنة 1973. إلا أن الوضعية الوبائية لداء حمى المستنقعات المحلي من النوع (Plasodium vivax) لم يتم التحكم فيها إلا في أواخر التسعينات. ومن أجل تعزيز هذا الاتجاه، تم تبني استراتيجية للقضاء عليه نهائيا (SEPA) وذلك سنة 1999 والتي أتاحت القضاء على آخر نواة لانتقال الوباء سنة 2002. وتم رصد آخر حالة للإصابة بهذا الوباء سنة 2004، ومنذ ذلك التاريخ لم يسجل ظهور بؤرة نواة نشيطة ولا أية حالة محلية بالمغرب.

2. التقدم في تحقيق الهدف

لبلوغ هذا الهدف، سجل المغرب تقدما مهما. فبخصوص محاربة داء السيدا، يعد المغرب من بين البلدان التي نجحت في تعميم مجانية العلاج الثلاثي لكل المصابين بالمرض. وتم أيضا دعم الجهود الوقائية من خلال عمليات تحسيسية بمخاطر هذا المرض القاتل، وعبر تنظيم حملات توعوية اجتماعية، وتطوير تعاون بناء مع الصندوق الدولي لمحاربة داء السيدا والسل ومرض حمى المستنقعات. ومن أجل التحكم في الوضعية الراهنة لداء السل، لازال المغرب مستمرا في تعبئة الجهود في إطار البرنامج الوطني لمحاربة هذا الداء وعكس اتجاه التطور، وقد كللت هذه الجهود بالحصول على جائزة من طرف منظمة الصحة العالمية سنة 2004.

كما أن القضاء التام على مرض حمى المستنقعات المحلي تم تعزيزه وتأكيده خلال الفترة 2005-2007. وتستمر حاليا، أنشطة المراقبة في إطار مرحلة تثبيت القضاء على المرض من أجل تدعيم الحذر لتجنب عودة المرض إلى الظهور بالبلاد.

وقصد تسريع تحقيق هذا الهدف، تم تبني مقاربة منظمة الصحة العالمية (Gilav)، التي تعتمد تعاونا فعالا بين مختلف القطاعات.

وموازاة مع هذه الجهود، تشكل مراقبة مرض حمى المستنقعات المستورد من الخارج، عبر الوقاية والتكفل المبكر للحالات المرصودة، محورا استراتيجيا في مرحلة التثبيت المذكورة. كما أن لامركزية أنشطة الاستشارة والتحسيس لفائدة المسافرين من شأنه أن يُساهم في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية.

3. الإكـراهـات

من بين الإكراهات والصعوبات التي تم رصدها، في سعي المغرب لمحاربة داء السل والسيدا وحمى المستنقعات، يمكن ذكر النقط التالية على وجه الخصوص :

بالنسبة لفيروس المناعة ومرض السيدا :

- الطابوهات والمحرمات ؛
- اللامركزية ؛
- إدماج هذه الجهود في برنامج التنمية ؛
- نقص الموارد البشرية.

بالنسبة لداء السل :

- الفقر والأمية عاملان يسهلان ظهور داء السل وانتشاره؛
- نقص في وسائل الإشراف والتقييم الميداني للمرض؛
- ضعف عدد المهنيين المؤهلين للقيام بالتشخيص المجهري لداء السل ؛
- الصورة السلبية لموظفي قطاع الصحة ؛
- ضعف استراتيجيات التعبئة الاجتماعية.

بالنسبة لحمى المستنقعات :

من بين الإكراهات والصعوبات التي تم تحديدها، والتي تعترض سبيل الجهود المبذولة لمحاربة هذا المرض نذكر :

- صعوبة توفير التغطية الصحية بالمناطق الجغرافية صعبة الولوج ؛
- ضعف المساهمة الجماعية في محاربة داء حمى المستنقعات؛
- ضعف التعاون بين القطاعات من أجل القيام بعمليات فعالة لمحاربة هذا الداء.

4. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

إن محاربة داء السيدا، ومراقبة انتشاره تظل نشيطة جدا بفضل العمليات المشتركة بين وزارة الصحة وباقي شركائها الوطنيين، من قطاعات وزارية ومجتمع مدني وشركائها الدوليين كالصندوق الدولي لمحاربة داء السيدا والسل وحمى المستنقعات ووكالات منظمة الأمم المتحدة وهيئات التعاون الثنائي.

كما أن المخطط الاستراتيجي الوطني لمحاربة داء السيدا 2007-2011 يعتمد كهدف استراتيجي ضمان ولوج الجميع لكل الخدمات الوقائية والعلاجية ودعم جودة الخدمات لمحاربة فيروس المناعة. ولتحقيق هذه الغاية، حدد المخطط الوطني 4 أهداف نوعية تهدف إلى وقاية الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض، والتكفل الكامل بالأشخاص حاملي الفيروس ووضع آلية للدعم النفسي والاجتماعي. وتواكب مجموع هذه الاهداف تدابير وعمليات ترمي إلى توفيربيئة اجتماعية إيجابية وتدبير فعال وناجع.

وستستمر وزارة الصحة في سعيها لمحاربة داء السل بذل جهود أكثر في إطار البرنامج الوطني لمحاربة داء السل. كما أن تثبيت القضاء التام على مرض حمى المستنقعات المحلي وبالتالي القضاء النهائي عليه والاستجابة لشروط تخويل الإشهاد من طرف منظمة الصحة العالمية ينبغي تعزيز المحاور التالية :

- تعزيز أنشطة المراقبة في المناطق المعرضة لبروز الداء ؛
- تطوير التعاون بين القطاعات في إطار برنامج Gilav ؛
- لامركزة أنشطة الاستشارة والإعلام الطبي لفائدة المسافرين إلى البلدان التي ينتشر فيها الداء من أجل تجنب استيراده من الخارج ؛
- تمكين البرنامج من الموارد البشرية والمالية الكافية لاستمرار جهود المراقبة والتيقظ ؛
- ضمان تأهيل الكفاءات وبنيات البرنامج من اجل الحصول على شهادة منظمة الصحة العالمية بالقضاء نهائيا على حمى المستنقعات المحلي.

وبالإضافة إلى هذه العمليات، ستلعب برامج القضاء على الفقر والسكن غير اللائق دورا بارزا في مكافحة هذه الأمراض.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1990	1995	2000	2005	2010	2015
المرمى 18 : وقف انتشار فيروس مرض السيدا وعكس الاتجاه في افق سنة 2015	1. معدل حمل الفيروس للنساء الحوامل (%)	-	(1994) 0,03	(1999) 0,07	0,06		
	2. نسبة استعمال وسائل منع الحمل لدى المتزوجات في سن ما بين 15 و49 سنة (%)	(1992) 42	(1997) 58	-	(04-03) 63		65
	3. نسبة استعمال العازل الطبي لمنع الحمل (%)	(1992) 2	(1997) 3	-	(04-03) 3		
المرمى 19 : القضاء على حمى المستنقعات في 2006	نسبة المصابين بداء حمى المستنفعات المحلي (لكل 100.000 من السكان)				(2006)		
	المجموع	6,2	1,3	0,02	0		0
	ذكور	7,0	1,2	0,02	0		0
	إناث	5,0	1,4	0,02	0		0
	نسبة انتشار الحمى المستوردة (عدد الحالات الجديدة)	(1992) 54	33	56	(2006) 83	-	-
المرمى 20 : التحكم في مرض السل والبدء في عكس الاتجاه الحالي	معدل الإصابة بداء السل (لكل 100.000 نسمة)	113	(1996) 118	106	(2006) 85	72	50

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات	السيدا حمى المستنقعات السل		
جودة المعلومات المحينة	حمى المستنقعات السل	السيدا	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	السيدا حمى المستنقعات السل		
القدرة على التحليل الإحصائي	السيدا حمى المستنقعات السل		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد	السيدا حمى المستنقعات السل		
آليات التتبع والتقييم	حمى المستنقعات السل	السيدا	

لمحـة عـن الوضعيـة

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق سنة 2015 ؟		
من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد
حالة البيئة الملائمة		

جيدة	**متوسطة**	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 7 ضمـــان بيئـــة مستـدامـــة

المرمى 21 : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والحرص على حماية التنوع البيئي بالعمل على عكس الاتجاه الحالي المتعلق بتدهور الموارد البيئية.

المرمى 22 : الحد من انبعاث الغازات المضرة باللصحة والبيئة.

المرمى 23 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان غير المزودين بصفة دائمة بالماء الشروب، وبنظام تطهير جيد فيما بين 1990 و2015.

المرمى 24 : القضاء على كل أشكال السكن التي تستجيب لمعايير السلامة بالوسط الحضري في أفق 2020.

1. الوضعية الراهنة

أضحت الموارد الطبيعية في هشاشة متزايدة، وتخضع لضغط مستمر بفعل التقدم السوسيو اقتصادي وتزايد أعداد السكان. وقد كان لتردي الوضعية البيئية في المغرب، تكلفة اقتصادية تقدر بـ 13 مليار درهم سنة 2003 أي ما يمثل 3,7% من الناتج الداخلي الخام. وفي هذا الصدد بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل وضع استراتيجية تعتمد مبادئ التنمية المستدامة. وقد تم إعداد مخطط عمل وطني لحماية البيئة في الفترة ما بين 1997 و2001، وذلك في إطار مسلسل تشاركي وتشاوري، الأمر الذي مكن من تعبئة وتحسيس مجموع المتدخلين الوطنيين المعنيين بضرورة إدماج الاهتمامات البيئية في مخططات التنمية القطاعية. وتواكب هذه العملية حملة تواصلية. ويشتمل المخطط المذكور على 7 برامج موضوعاتية، قدر التمويل اللازم لتفعيله بـ 2,2 مليار درهم. وهناك برامج قطاعية مستمدة أو مكملة لمخطط العمل الوطني لحماية البيئة مكملة له هدفها المحافظة على البيئة.

• الغابات

يغطي الإنتاج الغابوي 30% من حاجيات البلاد من الخشب اللازم للحرف والصناعة. ويساهم بنسبة 30% في الحصيلة الطاقية الوطنية باعتبار الاستغلال المباشر للغابة من قبل الساكنة. وتساهم كذلك بنسبة 17% في الحاجيات الغذائية للماشية على المستوى الوطني. ووعيا بأهمية الأنظمة البيئية الغابوية، وضع قطاع المياه والغابات حماية الغابات في مقدمة أولويات العمليات التنموية. وقد جعل التصريح الحكومي من عمليات تشجير الغابات عملية ذات أولوية لإعادة تشكيل الموارد الغابوية وتنميتها باعتماد برمجة تشجير أزيد من 500.000 هكتار، خلال فترة تدوم عشر سنوات. وقد عرفت المساحات التي أعيد تشجيرها تزايدا محسوسا خلال العقدين الأخيرين، إذ انتقلت من 10.000 هكتار سنويا، في بداية عقد الثمانينيات لتصل إلى أزيد من 33.000 هكتار في متم سنة 2006. وتغطي المساحات المتبقية 593.000 هكتار. وتظل الوتيرة الحالية لإعادة التشجير غير كافية لعكس التوجه الحالي المتمثل في التدهور الملاحظ، ودون حاجيات البلاد من المنتجات الخشبية.

وعلاوة على التأثير الإيجابي لعملية إعادة التشجيرعلى البيئة والمتمثل في تثبيت التربة والمحافظة على المياه، أتاحت هذه العملية خلق نشاط اقتصادي سمح بإحداث فرص للشغل مدرة للدخل لفائدة الساكنة القروية المجاورة للغابة، مما سيتيح تحسين مستواهم المعيشي والتقليص من الضغط على الملك الغابوي. وقد بلغ عدد أيام العمل المحدثة مباشرة في إطار هذه العملية 3 ملايين يوم عمل سنويا أي ما يعادل 15.000 منصب شغل دائم.

• التـربـــة

التربة مورد طبيعي محدود يتطلب تكونه مئات بل آلاف السنين، وهي عماد أنشطة سوسيو اقتصادية كالفلاحة والرعي وغيرهما. كما تضطلع بدور إيكولوجي ذي أهمية كبيرة في المحافظة على النباتات وترسب المياه الباطنية. ويؤدي تدهور التربة إلى انخفاض المردود الفلاحي، مما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي وترمل السدود الذي يعرقل تدبير الموارد المائية.

وحسب البرنامج الوطني لتهيئة الأحواض المائية، فإن التعرية تهم بدرجات متفاوتة جزءا كبيرا من التراب الوطني. فعلى مساحة إجمالية قدرها 20 مليون هكتار من الأحواض المائية، منها ما يفوق 1,5 مليون هكتار تستلزم تدخلات عاجلة. وتتسبب التعرية المائية سنويا في ضياع أزيد من 4.000 طن / كلم^2 بمناطق الريف. ويقدر ترمل السدود بأزيد من 75 مليون متر مكعب في السنة أي ما يوازي حجم الماء الكافي لسقي 10.000 هكتار. كما أن التصحر والجفاف ليسا ظاهرتين جديدتين، لكن التصحر يزداد

امتدادا بسبب النمو الديموغرافي والضغط الذي يمارسه الإنسان على الموارد الطبيعية لتلبية حاجياته. حيث أن المساحة المهددة بالتصحر تقدر بـ 92%من التراب الوطني.

ووعيا بالمشاكل المرتبطة بالتربة، أنجز المغرب عدة عمليات في هذا الاتجاه. ففي إطار محاربة التعرية، همت أشغال المحافظة على التربة أزيد من 440.000 هكتار. وفي مجال مكافحة زحف الرمال، همت الأشغال المنجزة في الفترة 2002-2006 تثبيت 1.650 هكتار في 16 إقليما، مما يرفع المساحة الإجمالية للكثبان المثبتة إلى 33.350 هكتار، الشيء الذي مكّن من حماية المدن الشاطئية (كاكادير، الصويرة، القنيطرة، الجديدة، والعيون...). وأزيد من 33 قرية في المناطق الجنوبية، وحماية أزيد من 8500 هكتار من الواحات.

وقد شرع المغرب مؤخرا في إنجاز جيل جديد من البرامج تعتمد رؤية شمولية ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السوسيواقتصادية للساكنة المحلية الفقيرة، وتعتمد كذلك مقاربة تشاركية لحماية التربة وتهيئة الأحواض المائية. ويندرج في هذا الإطار، كل من برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر والمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية.

وبالموازاة مع هذه الجهود، وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني لتهيئة الأحواض المائية المعتمد سنة 1996، تتوالى أشغال التهيئة المضادة للتعرية في 14 حوضا مائيا من بين 22 تم تحديدها بصفتها ذات أولوية. وقد بلغ حجم المجاري التي تمت معالجتها منذ السبعينات وإلى غاية سنة 2007 ما قدره 469.054 متر مكعب.

ويمكن للنتائج الناجمة عن هذه العمليات أن تظهر بالملموس على المدى المتوسط أو الطويل على المستويين السوسيو اقتصادي والبيئي، وتهم هذه النتائج بالخصوص :

- حماية التربة والحفاظ عليها وتنمية حصيلتها المائية ؛
- الحد من التعرية والتقليص من ترمل السدود ؛
- التخفيف من الفيضانات وقاية التجمعات الحضرية والقروية منها ؛
- المساهمة في محاربة الفقر بالوسط القروي لتحسين مداخيل الساكنة وظروفها المعيشية.

• التنوع البيولوجي

بتوفره على أزيد من 24.500 نوعا، يعد المغرب من بين البلدان المتوسطية ذات التنوع البيولوجي الأكثر غنى، ويشغل أماكن استقرار متنوعة ومتباينة. ويبلغ عدد الأنواع المهددة منها بالانقراض 610 نوعا. أما الغطاء النباتي، فيتضمن تقريبا 8.000 نوع تم جردها، منها أزيد من 930 نوعا أو فرعا من النباتات الدائمة، يوجد أغلبها في المناطق الجبلية. ويقدر عدد الأنواع المهددة من الغطاء النباتي 1.641 نوعا أو فرعا يوجد أغلبها في المناطق الجبلية، وفي الهضاب والسهول الساحلية. ومن بين الأنواع المهددة، نذكرعلى سبيل المثال شجرة الأركان.

وبغية الحفاظ على التنوع البيئي بالمغرب، تم أحداث 10 محميات وطنية تتوزع على مساحة تناهز 770.000 هكتار، وكذا بعض المحميات (المجالية كمحمية الأركان والمحمية القارية للبحر المتوسط...)

وقد مكن التصميم المديري للفضاءات المحمية (MCEF 1994) من إحداث شبكة من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية SIBE في كل مناطق البلاد. ويعتمد تقييم هذه المواقع معيارين أساسيين وهما تمثيلية الموقع وتطور المنظومة البيئية به. وقد تم على هذا الأساس تحديد 154 موقعا بيولوجي وإيكولوجي عبر البلاد، تتوزع على مساحة إجمالية قدرها 2,5 مليون هكتار.

• تلوث الهواء

يعرف المغرب، على غرار غيره من الدول السائرة في طريق النمو، مشكلا خطيرا يتمثل في تردي جودة الهواء في المدن الكبرى، وخصوصا تلك التي تتميز بكثافة بشرية كبيرة وبأنشطة اقتصادية كثيفة.

وقد قدر انبعاث الغاز، المحدث للانحباس الحراري GES بما يناهز 48 و57 مليون طن E-CO2 خلال سنتي 1994 و1999 على التوالي. ويبلغ المعدل السنوي لهذه الغازات في المغرب خلال هذه الفترة (1994-1999) 3,4%. ويظل العامل الطاقي، بإنتاجه لأزيد من 31 مليون طن E-CO2 سنة 1999، المنبع الرئيسي لهذه الانبعاثات. إلا أن حصته تتقدم بوتيرة بطيئة، بحيث انتقلت من 56% سنة 1994 لتبلغ 57,5% سنة 1999. وتشكل الفلاحة المنبع الثاني لانبعاثات الغازات GES بحيث تقدر بـ 12 إلى 14 مليون طن E-CO2، ما بين 1994 و1999. أما الانبعاثات الصافية للمجال الغابوي، فقد قدرت بـ 3,8 مليون طن E-CO2 سنة 1999.

أما الانبعاثات الغازية E-CO2 في المجال الصناعي فقد قدرت بـ3,16 مليون طن و3,6 مليون طن سنتي 1994 و1999 على التوالي، أي ما يناهز معدل نمو سنوي قدره بـ 2,6%. ولا يمثل مجال النفايات إلا اقل من 5% من مجموع انبعاثات هذه الغازات.

ويقدر الحجم الإجمالي لانبعاث الغازات المحدثة للانحباس الحراري GES بـ 75 مليون و111 مليون طن E-CO2 في أفق سنتي 2010 و2020 على التوالي. وتمثل حصة الطاقة من هذه الانبعاثات ما قدره 65,5%.

أما بالنسبة للغازات الملوثة الأخرى، فإن انبعاثات العناصر الملوثة الأساسية (CO، O3 Nox، SO2 والجزيئات العالقة) تتمركز بالمناطق الصناعية، وعلى الخصوص بمنطقة الدار البيضاء.

وبخصوص طبقة الأوزون، فإن استهلاك المواد المضعفة لها في انخفاض مستمر، إذ انتقلت من 1735 طن métrique سنة 2003 إلى 1011 طن سنة 2007.

وقصد محاربة تلوث الهواء، الذي أضحى يشكل أولوية السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة، فقد انطلقت مجموعة من العمليات بغرض التقليص من تلوث المحيط إلى الحد الأدنى الذي تسمح به التقنيات والظروف الاقتصادية.

وقد تبنت العديد من الوحدات الصناعية تدابير للحد، بصورة أمثل، من النفايات الغازية الملوثة، وخاصة المحطات الحرارية ومصانع الإسمنت وصناعة الطين.

• الماء الشروب والتطهير

يتميز المغرب بكونه بلدا ذا وضعية مائية صعبة، إذ يسوده مناخ شبه جاف إلى جاف، مع تساقطات مطرية غير منتظمة في الزمان وفي المكان. ويتعرض في الآونة الأخيرة لتغيرات مناخية تؤثر على الدورة المائية، لذا اضطر إلى تبني سياسة لتعبئة وتدبير موارده المائية، وهي المادة النادرة والضرورية لمواكبة ومساندة بحثه الدؤوب عن التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أنجزت العديد من الدراسات الاستراتيجية ذات البعد الوطني بغرض التوفر على وضوح الرؤية اللازمة، وتهم على الخصوص :

- المخطط الوطني للحماية من الفياضانات الذي مكن من تحديد ما يقارب 400 موقعا معرضا لمخاطر الفيضانات، منها 50 موقعا ذا أولوية مستعجلة انطلق بشأنها مخطط عمل ؛
- المخطط الوطني لحماية جودة الموارد المائية، ويهدف إلى تصحيح الوضعية التي تهدد الطاقات المائية للبلاد ؛
- المخطط الوطني للماء، وهو في طور الانتهاء من إعداده، إضافة إلى المخطط المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية (PDAIRE)، وهو في المراحل الأخيرة لإعداده من طرف وكالات الأحواض المائية.

ومنذ انطلاق مخطط PAGER، مكنت الجهود المبذولة من رفع نسبة الولوج إلى الماء الشروب بالمناطق القروية من 14% سنة 1995 إلى 85% سنة 2007. وانتقل الإنتاج الوطني للماء الشروب من 80 مليون متر مكعب في السنة، سنة 1972 إلى 950 مليون متر مكعب سنويا سنة 2006. وقفزت نسبة التزويد الفردي من 28% سنة 1956 إلى 72% سنة 2006 مع نسبة عامة للولوج إلى الماء الشروب بلغت 100% (بما فيها السقايات العمومية).

• التطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة بالمجال الحضري

يتميز مجال التطهير السائل بالمجال الحضري، بالمغرب، بهيمنة التطهير الجماعي الذي يهم 80% من المراكز الحضرية تأوي 97% من الساكنة الحضرية. ولا يهم التطهير المستقل أو الفردي سوى 20% من المراكز الحضرية. وبغية تعزيز هذه العمليات، وإشراكها في الدعم المالي الفعلي والمستدام، من طرف الدولة، تمّ وضع برنامج وطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة سنة 2005. وسيتيح هذا البرنامج تحقيق الهدف القطاعي الذي حددته أهداف الألفية من أجل التنمية، ويروم بلوغ هدفين أساسيين في أفق سنة 2020 :

- الوصول إلى مستوى شامل للربط بشبكة التطهير السائل بنسبة 80% في الوسط الحضري ؛
- التخفيض من التلوث الذي تسببه المياه العادمة بالوسط الحضري بنسبة 60% على الأقل من خلال إحداث 260 محطة لمعالجة المياه العادمة.

• السكن غير اللائق

بالنظر إلى الأبعاد المقلقة التي يتخذها السكن غير اللائق وغير النظامي، عمدت الحكومة إلى إعادة النظر جذريا في وسائل وطرق التدخل في مجال محاربة هذا النوع من السكن.

ويهدف برنامج «مدن بدون صفيح»، الذي انطلق في يوليوز 2004، إلى القضاء على دور الصفيح بالوسط الحضري. وترتكز الاستراتيجية المتبناة على المدينة باعتبارها وحدة للبرمجة. ويمتد إنجاز هذا البرنامج على الفترة ما بين 2004-2012، ويخص 83 مدينة و293.000 أسرة تقطن في ما يقارب 1.000 حي صفيحي. وقد تمت معالجة 81.590 كوخا إلى حدود فبراير 2008، وينتظر معالجة 211.410 كوخا مستقبلا.

2. الإكـراهـات

على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المنجز على عدة مستويات، منذ قمة ريودي جانيرو، لازالت العديد من العوامل تحد من سرعة إرساء تنمية مستدامة، ومنها على سبيل المثال :

- البطء المسجل في إصدار وتطبيق النصوص القانونية الخاصة بالبيئة (قوانين، مراسيم...) ؛
- التأخر المسجل في الاستثمار في البنيات التحتية البيئية الأساسية (التطهير، مطارح النفايات المراقبة...) ؛
- التأخر في تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ؛
- ضعف القدرات في مواجهة التغيرات المناخية وآثارها ؛
- تأخر الاستثمارات في مجال البيئة بسبب القدرات المالية والتقنية والبشرية المحدودة (بنيات تحتية وتجهيزات أساسية لفائدة الساكنة ومحفزات...) ؛
- الأمية ؛
- الضغط البشري على الموارد الطبيعية بفعل الفقر والنمو الديموغرافي ؛
- نمط عيش الساكنة ؛
- قصور التحسيس من أجل تغيير سلوكات المواطنين والفاعلين السوسيو اقتصاديين تجاه البيئة.

3. الاستـراتيجيـات

قام القطاع الحكومي المكلف بالبيئة بإعداد قاعدة للبيانات تتضمن مجموع مشاريع التنمية المستدامة المنجزة من قبل كل القطاعات الحكومية.

وقد مكن تقييم مجموع هذه المشاريع من رصد الثغرات ومكامن النقص في مجال التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية. وقد تم على هذا الأساس وضع مجموعة من المؤشرات على المستوى الوطني ستتيح تتبع الوضعية البيئية ووضعية الموارد الطبيعية، وكذا تقييم التقدم المنجز في مجال حماية الموارد والتنمية المستدامة.

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1995	2000	2006	2015
المرمى 21 : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والحرص على حماية التنوع البيئي بالعمل على عكس الاتجاه الحالي المتعلق بتدهور الموارد البيئية	نسبة المناطق الغابوية (%)	12,7	12,7		
	معدل المساحة المشجرة سنويا (هكتار)	20.000	20.000	33.000	
	مساحة الأراضي المحمية للحفاظ على التنوع البيئي (بالهكتار)	(1991) 49.000	(2001) 545.000	(2005) (محميات وطنية) 606.000	
المرمى 22 : الحد من انبعاث الغازات المضرة بالصحة والبيئة	انبعات غاز ثاني أوكسيد الكاربون (طن E-CO2 / لكل نسمة)	(1994) 1,84	(1999) 1,93		
	انبعاث المواد المضعفة لطبقة الأوزون (بالطن)	(1996) 814	564	(2001) 435	
	الناتج الداخلي الخام لكل وحدة طاقية مستهلكة (بالدولار الأمريكي منسوب القدرة الشرائية بالكلغ مقابل البترول)	(1990) 10,2	(2001) 9,9	5,1*	
المرمى 23 : التقليص إلى النصف بين 1990 و2015 من نسبة السكان غير المزودين بصفة دائمة بالماء الشروب وبنظام تطهير أفضل.	نسبة السكان المرتبطين بشبكة الماء الشروب أو ممن لهم ولوج لمنابع مياه نقية حضري قروي	(1994) 74 14	88 43	(2007) 100 85	100 100
	نسبة الأسر الحضرية المرتبطة بشبكة تطهير المياه العادمة	(1994) 74,2		85,6	100
المرمى 24 : النجاح في أفق 2020 في القضاء على كل أشكال السكن بالوسط الحضري التي لا تستجيب لمعايير السلامة.	نسبة السكان الحضريين القاطنين بدور الصفيح أو بسكن غير لائق (%)	(1994) 9,2		(2007) 6,5	
	نسبة الأسر الحضرية المالكة لمسكنها (%)	48,5		64,5	

* بالدولار الأمريكي

القدرة على التتبع والتقييم

	قوي	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات	×		
جودة المعلومات المحينة		×	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		×	
القدرة على التحليل الإحصائي		×	
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد		×	
آليات التتبع والتقييم		×	

لمحة عن الوضعية

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق سنة 2015 ؟		
من المحتمل	على الأرجح	من المستبعد

حالة البيئة الملائمة			
جيدة	متوسطة	ضعيفة لكنها في تحسن	ضعيفة

الـهـــدف 8 إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

المرمى 25 : متابعة إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ومفتوح يعتمد قواعد متوقعة وغير تمييزية، «وهذا ما يفترض التزاما لفائدة حكامة جيدة وتحقيق التنمية ومحاربة الفقر على المستويين الوطني والدولي».

المرمى 26 : المعالجة الشمولية لمشكل مديونية البلدان النامية واتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لضمان قدرتها على مواجهة المديونية على المدى البعيد.

المرمى 27 : إعداد وتنفيذ استراتيجيات، بتعاون مع الدول السائرة في طريق النمو، تخول للشباب إيجاد فرص الشغل الملائمة والنافعة.

المرمى 28 : العمل، بتعاون مع القطاع الخاص، على استفادة الجميع من فوائد التكنولوجيا الجديدة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على وجه الخصوص.

1. الوضعية الحالية

إن وضع استراتيجية التنمية الاجتماعية على رأس اهتماماتها بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، يتطلب تعبئة موارد هامة من ميزانية الدولة لفائدة القطاعات الاجتماعية.

أ. ميزانية الدولة

عرفت حصة القطاعات الاجتماعية في ميزانية الدولة تزايدا مستمرا حيث انتقلت من 47,4% سنة 2001 إلى أزيد من 55 % سنة 2007 (دون اعتبار خدمة المديونية)، أي ما يقدر بـ 70,7 مليار درهم مخصصة للقطاعات الاجتماعية.

وقد أعطى انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نفسا جديدا لدينامية التنمية، ولمسار محاربة الفقر. إذ تم وضع التصور الأساسي لها بحيث تشكل تعزيزا لعمل الدولة والجماعات المحلية بكيفية تعتمد انتقاء وتحديد مناطق معينة وشرائح اجتماعية معوزة، وكذا إشراك الساكنة من أجل تملك أفضل للمشاريع ضمانا لاستمراريتها. وتعتمد المبادرة كذلك على مقاربة تعاقدية مع النسيج الجمعوي والفاعلين في مجال التنمية المحلية وفي مجال القرب.

وقد انطلقت مع نهاية سنة 2007 أزيد من 12.133 مشروعا في إطار المبادرة يستفيد منها مباشرة ما يقارب 3 ملايين مواطن بميزانية إجمالية قدرها 6,64 مليار درهم تتحمل ميزانية المبادرة منها 3,9 مليار درهم، أي ما يعادل 41%.

ب. الإعانة العمومية للتنمية

من المنتظر أن تكلف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ميزانية إجمالية قدرها 10 ملايير درهم، خلال فترة 2006-2010، تساهم الميزانية العامة للدولة فيها بنسبة 60% و20% تتحملها الجماعات المحلية، و20% الباقية من مساهمات مالية في شكل هبات من التعاون الدولي.

وتشكل المبادرة على هذا الأساس فرصة غير مسبوقة لتفعيل مقاربة جديدة في تدبير الإعانات من أجل التنمية تماشيا مع توصيات مؤتمر مونتري بالمكسيك، وتصريحي روما وباريس التي تنص على ضرورة تحسين فعالية الإعانة الدولية من أجل التنمية، وذلك باعتماد المبادئ التالية :

- تملك المشاريع التنموية من قبل الساكنة ؛
- التكيف مع النظم والاستراتيجيات الموظفة في البلدان النامية ؛
- انسجام المساطر وتبسيطها والعمل بالتدبير المتمحور حول النتائج.

وقد مكنت في هذا الإطار جهود التحسيس، التي بذلتها الحكومة المغربية لدى مختلف الممولين الخارجيين، من أجل الحصول على مساهمتهم في تمويل المبادرة، من تعبئة 1,457 مليار درهم في شكل هبات في متم سنة 2007. ولا يشمل المبلغ قرضا بمبلغ 900 مليون درهم حصل عليه المغرب من البنك الدولي.

إن هدف إشراك التمويل الخارجي في تمويل المبادرة بنسبة 20% يبدو قابلا للتحقيق شريطة وفاء البلدان الشريكة الرئيسية بالتزاماتها في مجال تدعيم مسار التنسيق، والرفع من حصة الإعانة العمومية للتنمية في ميزانياتها الوطنية.

وقد ساهم 22 بلدا، أعضاء في لجنة المساعدة من أجل التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية، والذي يضم أهم المقرضين على المستوى العالمي، بما قدره 103,9 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2006 أي بتراجع نسبته 5,1% مقارنة بسنة 2005. وخصص منها، 19,2 مليار لتخفيف المديونية، وخصوصا دفعات استثنائية لفائدة العراق ونيجيريا. وإذا استثنينا الحصص المذكورة، فقد انخفضت أشكال الدعم الأخرى بنسبة 1,8%.

ومن بين 22 بلدا عضوا في لجنة المساعدة من أجل التنمية في منظمة التعاون والتنمية الأوربية، بلغت 16 دولة فقط سنة 2006، الأهداف المحددة في مجال الإعانة العمومية من أجل التنمية خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد بمونتري سنة 2002. إلا أن المساعدة المقدمة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء (دون اعتبار التخفيف الاستثنائي من ديونها) ظلت ثابتة سنة 2006، متجاهلة التحدي المتمثل في مضاعفة الإعانة المقدمة إلى إفريقيا قبل 2010 والذي تم الالتزام به في قمة البلدان الثمانية الأكثر تصنيعا في كرين ايكلز.

2. الاستراتيجيات اللازم تبنيها

يتطلب تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية وضع استراتيجية مندمجة ملائمة لهذه الأهداف. وتستلزم أيضا تقييم كلفتها لإبراز قدرات الدولة على تمويل هذه الأهداف، ومن جهة أخرى، تعبئة المساعدات الدولية لدعم جهود السلطات العمومية في هذا المجال.

وفي هذا النطاق، تساهم المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في برنامج «تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية». ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم مختلف الاختيارات الإستراتيجية واقتراح بعضها بما سيمكن من تحقيق أهداف الألفية في آجال معقولة.

وينفذ هذا البرنامج في خمس دول عربية اختيرت على المستوى الجهوي. ومن المزمع إنجاز أبحاث ميدانية تخص تقييم الكلفة والحاجيات المرتبطة بأهداف الألفية من أجل التنمية، اعتمادا على «نموذج التوازن العام الحسابي».

تـطـور المؤشـرات

المرامي	المؤشرات	1990	2000	2006	2015
المرمى 25 : متابعة إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح يعتمد قواعد، متوقع وغير تمييزي. وهذا يفرض التزاما بحكامة جيدة وبالتنمية وبمحاربة الفقر على المستويين الوطني والدولي.	– المساعدة العمومية الصافية للتنمية بالنسبة للناتج الداخلي الخام للدول المانحة (تحقيق الهدف 0,7 %) – نسبة المساعدة العمومية للتنمية الموجهة للخدمات الاجتماعية الأساسية	(1996-1990) 18,9	0,22 (2001-1997) 14,8	0,31	
المرمى 26 : المعالجة الشمولية لمشكل مديونية البلدان النامية واتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لضمان قدرتها على مواجهة المديونية.	– خدمة المديونية الخارجية بالنسبة للصادرات من البضائع والخدمات غير العاملة (%)	31,6		(2007) 8,9	
المرمى 27 : إعداد وتنفيذ استراتجيات، بتعاون مع الدول النامية تخول للشباب إيجاد فرص الشغل الملائمة والنافعة للشباب بالتعاون مع الدول النامية	نسبة البطالة للفئة العمرية 15-24 سنة (%) : المجموع ذكور إناث		19,9 21,4 16,1	(2007) 17,2 17,8 15,5	
المرمى 28 : العمل بتعاون مع القطاع الخاص على استفادة الجميع من فوائد التكنولوجيات الجديدة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على وجه الخصوص	– عدد الخطوط الهاتفية لكل 1000 نسمة		(2004) 44	42,4	
	– عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة		21	34	
	– عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 1000 نسمة		312	535	
	– عدد مستعملي الأنترنيت (بالمليون)		3,5	6,1	
	– عدد الأسر التي تتوفر على الأنترنيت في البيت (لكل 1000 نسمة)		21	70	

القدرة على التتبع والتقييم

	جيد	متوسط	ضعيف
القدرة على تجميع المعطيات			×
جودة المعلومات المحينة		×	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية			×
القدرة على التحليل الإحصائي	×		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات وضع السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد		×	
آليات التتبع والتقييم			×